ما رجَّحه الزجاجي من أعاريب القرآن الكريم: دراسة وصفيَّة

موسى بن ناصر الموسى (*)
جامعة المجمعة

(قدم للنشر في 1444/2/5هـ، وقبل للنشر في 1444/3/22هـ)

ملخَّص البحث : مدار البحث حول الآيات القرآنية التي أورد أبو القاسم الزجاجي خلافًا في إعرابها بين أئمة النحو المتقدمين ثم رجَّح واحدًا أو أكثر من تلك الأعاريب، ويشمل ذلك ترجيحاته التي أوردها بصيغة الجزم مخطِّئًا الأعاريب الأخرى، أو التي ذكرها على سبيل الاختيار والتفضيل.
وتتلخص مهمة الباحث في استعراض أقوال المعربين في المواضع التي تناولها الزجاجي بالترجيح؛ حيث يقوم باستقصاء الأقوال الواردة في تلك المواضع، ومناقشة حجج وأدلة المعربين، والموازنة بين الأقوال، وصولًا إلى تقييمها واختيار ما يظهر له أنَّه صوابٌ منها، ومن ثَمَّ معرفة إلى أي مدى كان محقًّا في ترجيحاته. وقد ظهر الزجاجي في غالب ترجيحاته متأثرًا بالمدرسة البصرية، ولم يمنعه ذلك من اختيار رأي غيرهم حين يترجح عنده صوابه، كما تنوعت علل الترجيح عنده بين ما يعتمد فيه على القياس، وما يعتمد فيه على السماع، وما يراعي فيه دلالات الآيات وسياقاتها.

كلمات مفتاحية: إعراب، آية، توجيه، تأويل، تفسير

*****

What Al-Zajjaji gave preference to out of the noble Qur'an parsings

Mousa Nasser Hamad Almousa (*)
Majmaah University

(Received 1/9/2022, accepted 18/10/2022)

Abstract: This research is about the Quran verses that Abu Al Qasim Al-Zujaji indicated disagreements and differences in the way they were parsed by the advanced imams of grammar, showing the verses' parsing that he considered the most suitable. The preferences that he believed to be the only true and correct are mentioned as well as all the other ways of parsing that he considered wrong and the ones that he mentioned as examples of selection and preference. The researcher's role was to review the parsers' opinions about the issues that Al-Zujaji considered right and prefer them to others. The researcher investigated the sayings mentioned on those issues, discussed parsers' proofs, compared opinions, and finally assessed them and selected the ones that appeared to be right to know to what extent he was reasonable in his preferences. In most of his preferences, Al-Zujaji seemed to be influenced by the school of Basrah, but this didn't hinder him from choosing other opinions if they proved to be correct. Moreover, the reasons behind his preferences varied; some reasons depended on measuring, some on hearing, and some depended on the meanings of the Quran verses and their contexts.

keywords: Parsing, Verse, Directing, Interpretation, Explanation

(*) للمراسلة:

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية في كلية التربية بجامعة المجمعة.

(*) Corresponding Author:

Assistant Professor in the Department of Arabic Language in Majmaah University.

DOI: 10.12816/0061564

e-mail: showwalah@hotmail.com

مقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

يعدُّ القرآن الكريم مصدرًا أساسًا من مصادر السماع التي اعتمد عليها أئمة النحو في تأسيس علم النحو وصياغة قواعده، ومن هذا المنطلق اعتنى علماء النحو الأوائل عناية فائقة بالقرآن الكريم، وأصبح القرآن الكريم ميدانًا خصبًا للدراسات النحوية والصرفية واللغوية، حتى أضحى النحو والتفسير صنوانِ يسيران جنبًا إلى جنب، ولا تكاد تجد إمامًا من أئمة النحو إلا وله كتابٌ في تفسير معاني القرآن، وشرح غوامضه، وتوجيه إعراب قراءاته، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، الكسائي والأخفش والفراء والزجاج والنحاس والفارسي وابن جني والزمخشري والأنباري والعكبري وغيرهم.

وأبو إسحاق الزجاجي واحدٌ من أئمة النحو المتقدمين المشار إليهم بالبنان، ويكفي لتبيان منزلته الرفيعة في هذا الميدان كونه صاحب كتاب الجمل الذي حظي باهتمام النحويين، وتلقوه بالرضا والقبول، وتعاقبت عليه الشروح بدءًا من القرن الذي ظهر فيه الكتاب وحتى القرن الثامن، وعلى أيدي علماء نحويين كبار؛ كابن بابشاذ وابن خروف وابن عصفور وابن أبي الربيع وابن هشام.

ونظرًا لأنَّ الزجاجي قد أولى الشواهد القرآنية عناية فائقة في كتبه النحوية، ولأنَّه ليس له كتاب مستقل في إعراب القرآن الكريم يمكن من خلاله الوقوف على جهوده في إعرابه برزت الحاجة إلى تلمُّسِ اختياراته وترجيحاته الإعرابية في تراثه النحوي، وذلك من خلال كتبه المطبوعة، وقد حاول الباحث استقصاء المواضع التي نصَّ فيها الزجاجي على الترجيح فيما وقف عليه من كتبه المطبوعة، ووجد تلك الترجيحات منحصرة في ثلاث عشرة آية، ومبثوثةً في كتب الزجاجي: اللامات، واشتقاق أسماء الله الحسنى، ومجالس العلماء، وأخبار أبي القاسم الزجاجي.

والله ولي التوفيق.

أولاً: أهمية الموضوع وسبب اختياره

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتناول جانبًا مهمًّا لواحد من أشهر النحويين في عصره، برزت شهرته من خلال كتبه النحوية واللغوية المتنوعة، وهذا الجانب هو إعراب القرآن، الذي ليس للزجاجي فيه مؤلف مستقل، كأكثر النحويين المتقدمين، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على هذا الجانب، وجمع ما تفرَّق في كتبه من اختياراته وتوجيهاته لإعراب القرآن.

ثانيًا: مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول ما رجَّحه الزجاجي

من أعاريب القرآن الكريم؛ إذ يسعى الباحث إلى جمع أشتات تلك الأعاريب من كتبه المتفرَّقة، وتناولها بالدراسة والتحليل، وصولًا إلى تقويم آرائه واختياراته وترجيحاته، وإبراز جوانب القوة والضعف فيها.

ثالثًا: أهداف البحث

1- تتبع وجمع ما أورده الزجاجي من أقوال العلماء في أعاريب القرآن في المواضع التي يرجح فيها.
2- دراسة تلك الأعاريب والأقوال وغيرها من الأقوال المتعلقة بالمسألة ممَّا لم يتعرَّض له الزجاجي، وتقويمها.
3- دراسة آراء الزجاجي وترجيحاته وتقويمها.
4- ترجيح ما يراه الباحث من الأعاريب.

رابعًا: منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي، من خلال استقراء أعاريب القرآن التي تناولها الزجاجي، وتحليلها، ومن ثَمَّ تقويمها والموازنة بينها، وصولًا إلى اختيار ما يراه راجحًا منها.

وقد قصر الباحث دراسته على الأعاريب التي ذكر فيها الزجاجي خلافًا بين المعربين، ثَمَّ اختار ما يراه راجحًا منها.

وقد قسم الباحث الدراسة إلى مبحثين؛

المبحث الأول: مواضع الترجيح عند الزجاجي.

المبحث الثاني: الزجاجي ومنهجه في الترجيح.

خامسًا: الدراسات السابقة

لم يقف الباحث على دراسة تتناول جمع ما رجَّحه الزجاجي من أعاريب القرآن، ووقف على ثلاث دراسات ذوات صلة به، وهي:

أولًا: بحث بعنوان (مسائل في النحو والقراءات وموقف الزجاجي منها في كتابه الأمالي) للباحثة الدكتورة فاطمة راشد الراجحي، منشور في مجلة كلية الآداب، بجامعة المنصورة، العدد الرابع والعشرون، الجزء الأول، في شهر يناير، 1999م.

وقد قامت الباحثة بدراسة الآيات التي تناولها الزجاجي في كتاب الأمالي، وهي إحدى عشرة آية، منها آية واحدةٌ تقع ضمن نطاق هذا البحث.

ثانيًا: بحث بعنوان (التوجيه النحوي للشاهد القرآني في كتاب اللامات للزجاجي) للباحث الدكتور علي أنفال رشاد، منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، بجامعة الكوفة، المجلد التاسع، العدد الثاني والثلاثون، في شهر مارس، 2014م.

وقد جاء البحث دون تقسيمات لفصول أو مباحث، بل استعرض فيه الباحث بشكل سردي مجموعة من الشواهد القرآنية التي كان للزجاجي فيها توجيه إعرابي، وتناولها بالدراسة.

وكان من ضمن ما تناول بالدراسة آيتان داخلتان ضمن نطاق هذا البحث.

ثالثًا: بحث بعنوان (أبو القاسم الزجاجي وأثره في الدرس القرآني) للباحث الدكتور عبد الرحمن بن صالح بن سليمان المحيميد، منشور في مجلة العلوم الشرعية بجامعة القصيم، المجلد العاشر، العدد الثالث، في شهر مارس من العام 2017م.

وخصص الباحث الفصل الثاني للحديث عن أثر أبي القاسم الزجاجي في الدرس القرآني، وقسَّمه إلى ستة مباحث، تحدث في الأول منها عن أثر أبي القاسم الزجاجي في علم التفسير، وفي الثاني عن أثره في علم معاني القرآن، وفي الثالث عن أثره في علم القراءات، وفي الرابع عن أثره في علم إعراب القرآن، وفي الخامس عن أثره في علم لغات القرآن، وفي السادس عن أثره في علم مشكل القرآن.

وقد نقل في المبحث الأول كلام الزجاجي في آيتين داخلتين ضمن نطاق البحث، كما نقل في المبحث الثالث كلامه عن آيتين أيضًا، وفي المبحث الرابع نقل كلامه عن آية واحدة، وكان نقله لتلك النصوص على سبيل الاستشهاد لأثر الزجاجي، دون أن يتناول أيًّا منها بالدراسة أو التقويم.

المبحث الأول: مواضع الترجيح عند الزجاجي

1-قوله تعالى: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة 3]:

قال الزجاجي: «ومَنْ قرأ (مِلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[1] فتأويله على وجهين:

أحدهما: أن يكون تأويله: يملك يومَ الدين، فيكون الفعل واقعًا على اليوم نفسه.

والآخر: أن يكون تأويله: يملك في يوم الدين، أي: يملك سائر الأشياء في يوم الدين...

والوجه الأول أمَسُّ بالعربية، وأنفذُ في طرقها»[2].

والخلاف في الإعراب هنا مبنيٌّ على الاختلاف في تفسير المعنى المراد، فإن كان المراد أنَّ الله -عزَّ شأنه- يملك يومَ الدين كما يملك سائر الأشياء كان الإعراب على التأويل الأول.

وإن كان المعنى المراد أنَّ الله – سبحانه- يملك سائر الأشياء في يوم الدين كان الإعراب على المعنى الثاني.

والتفسير الثاني هو الأشهر في كتب المفسرين والنحويين، ونسبه الطبري[3]إلى ابن عباس، وبه قال الزجاج[4]، وعليه وجَّه إعرابَ الآية مكيٌّ[5]، والزمخشري[6]، وابن عطية[7]، والعكبري[8]، وابن يعيش[9]، وأبو حيان[10].

1. بإثبات الألف، وهي قراءة عاصم والكسائي، وقرأ باقي السبعة بغير ألف. انظر: السبعة 104.

2. اشتقاق أسماء الله 44.
3. تفسيره 150/1.
4. معاني القرآن وإعرابه 47/1.
5. مشكل إعراب القرآن 68/1.
6. الكشاف 9/1.
7. المحرر الوجيز 70/1.
8. التبيان 6/1.
9. شرح المفصل 46/2.
10. البحر المحيط 40/1.

وأمَّا التفسير الأول فنسبه الفارسي إلى ابن السراج؛ إذ يقول: «قال: وللمختار لـ (مالك) أن يقول: قرأت: چٹچ؛ لأنَّ المعنى: يملك يوم الدين، وهو يوم الجزاء، ولا يملك ذلك اليوم أن يأتي به ولا سائر الأيام غير الله سبحانه»[1].

وعلى هذا المعنى الذي قاله ابن السراج يكون (اليوم) مفعولًا به على الحقيقة، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة 281]، وليس ظرفًا اتُّسِعَ فيه.[2]

وفي وَصْفِ الزجاجي هذا الوجه بأنَّه «أمَسُّ بالعربية، وأنفذُ في طرقها» إشارة إلى سلامته من الإشكال الذي يترتب على الأخذ بتوجيه الجمهور؛ لأنَّ (مالك) في الآية صفة للفظ الجلالة (الله)، وتقدير الظرفية يوجب أنْ تكون الإضافة لفظية؛ لأنَّ زمان يوم القيامة في المستقبل، والمضاف في الإضافة اللفظية نكرة، فلا يصحُّ أن يقع وصفًا للمعرفة، كما هو مقرَّر في قواعد النحو[3]، وأمَّا على التوجيه الذي ارتضاه الزجاجي فإنَّ الإضافة فيه على معنى اللام، وعلى هذا فهي من قبيل الإضافة المعنوية التي يكتسب فيها المضافُ التعريفَ من المضاف إليه، وبهذا تتحقق المطابقة في التعريف بين النعت والمنعوت، ويزول الإشكال[4].

وقد تنبَّه بعض القائلين بالظرفية لهذا الإشكال، وتأولوه بأحد تأويلين:

الأول: أنَّ زمان الملك في يوم الدين بالنسبة لله تعالى زمانٌ مستمرٌّ يشمل الأزمنة الثلاثة، كما في قولهم (زيدٌ مالك العبيد) وأمثاله ممَّا يكون الموصوف فيه معروفًا بالوصف دون تقييدٍ بزمن معيَّن، وعلى هذا فالإضافة فيه معنوية لا لفظية[5].

الثاني: أنَّ الزمن فيه ماضٍ على سبيل الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾[الأعراف 44]، وأشباهه، ويؤيد ذلك قراءة[6]:(مَلَكَ يومَ الدين)[7]، وعلى هذا فالإضافة أيضًا معنوية، وليست لفظية.

وتأوَّله العكبري[8] بأن تكون (مالك) بدلًا لا صفة، وضُعِّفَ بأنَّ البدل في المشتقات نادرٌ[9].

وممَّا يقوِّي هذا الرأيَ موافقته لشواهد قرآنية أخرى يتعيَّن فيها معنى الظرفية[10]، كقوله

1. الحجة 111/1.
2. انظر: المحرر الوجيز 70/1، والبحر المحيط 40/1.
3. انظر: الكتاب 6/2، 17، والمقتضب 298/4، والأصول 31/2، والإيضاح العضدي 286/1، والخصائص 21/2، والتوطئة 179، والتسهيل 167.
4. انظر: أمالي ابن الحاجب 387/1، وشرح المقدمة الكافية 595/2، وشرح الكافية للرضي 892/2/1-894.
5. انظر: الكشاف 9/1، والبحر المحيط 38/1.
6. تنسب لعلي بن أبي طالب وأنس بن مالك وجبير بن مطعم ويحيى بن يعمر وأبي حنيفة، وغيرهم. انظر: إعراب ثلاثين سورة 23، والمحرر الوجيز 68/1، والبحر المحيط 36/1، ومعجم القراءات 8/1.
7. انظر: الكشاف 9/1، ومغني اللبيب 640/5، والدر المصون 50/1-51.
8. انظر: التبيان 6/1.
9. انظر: البحر المحيط 38/1، والدر المصون 51/1.
10. انظر: الحجة للفارسي 111/1.

تعالى: (لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ۖ)[غافر 16]، وقوله تعالى:(وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ)[الانفطار 19].

ويقوِّي الرأي الذي اختاره الزجاجي -بالإضافة إلى سلامته من الإشكال- أنَّه لا حاجة معه للتقدير، وأمَّا القول بالظرفية فمُحْوِجٌ إلى تقدير مفعولٍ لاسم الفاعل (مالك)؛ لأنَّ المفعول على هذا القول محذوفٌ؛ لدلالة الكلام عليه[1].

2-قوله تعالى: (وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ۚ)[المائدة 60]:

أورد الزجاجي احتجاج ابن الأنباري[2] بقراءة حمزة[3]: چوعَبُدَچ -بضمِّ الباء- على أنَّها جاءت على معنى المبالغة، كما في قولهم: (رجلٌ فَطُنٌ وحَذُرٌ)، وردَّه بأنَّه «غير معروف في كلام العرب في (فَعْلٍ) -بإسكان العين- أنْ تُضَمَّ للمبالغة، إنَّما يقال ذلك فيما جاء على (فَعِلٍ) للمبالغة، نحو (رجلٌ حَذِرٌ وحَذُرٌ، ويَقِظٌ ويَقُظٌ، ونَدِسٌ ونَدُسٌ، وفَطِنٌ وفَطُنٌ)، وهو كثير جدًّا، فأمَّا (فَعْلٌ) فلا تُضَمُّ عينُه البتَّة، لا يقال: (نَدْبٌ ونَدُبٌ، وعَمْرٌ وعَمُرٌ، وصَعْبٌ وصَعُبٌ، وضَخْمٌ وضَخُمٌ)، وكذلك ما أشبهه، لم يُسْمَعْ مِنْ هذا شيءٌ البتَّة، فيكون (عَبُدٌ) ملحقًا به»[4].

اختلف النحويون في تأويل قراءة حمزة چوعَبُدَچ -بضم الباء- على أقوال:

الأول[5]: أنَّ المراد (وعَبْدَ)، ثم ضمَّ الباء للمبالغة، كما في (حَذُرٍ) و(فَطُنٍ)، دلالةً على أنَّه بلغ الغاية في طاعة الشيطان والتذلل له[6].

واحتجَّ القائلون به[7] بقول الشاعر[8]:

أَبَنِي لُبَيْنَى إنَّ أُمَّكُمُ

أَمَةٌ وإنَّ أباكُمُ عَبُدُ

وردَّه الزجاجي[9] بقوله: «وأمَّا رواية الفراء: (وإنَّ أباكُمُ عَبُدُ) -بضم الباء- فإنَّما أُنْشِدَ في الوقف، قال البصريون: العرب قد تَثْقُلُ في الوقف حركةَ آخِرِ الحرف إلى ما قبله، فيقولون: (هذا عَبُدْ وبَكُرْ) في حال الوقف خاصة، فإذا وصلوا رجعوا إلى القياس[10]، وعلى مِثْلِ ذلك

1. انظر: الحجة للفارسي 126/1، ومشكل إعراب القرآن 69/1، والمحرر الوجيز 70/1.
2. الزاهر 479/1.
3. وحده، وقرأ البقية بفتح الباء. انظر: السبعة 246.
4. مختصر الزاهر 214.
5. () أورد الفراء في معانيه 314/1 هذا التأويل معلَّقًا ذلك بالورود، ونسبه ابن جني في المحتسب 215/1 إلى الأخفش، وليس في معاني القرآن، وإليه ذهب الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 188/2، والنحاس في معاني القرآن 331/2، والفارسي في الحجة 237/3، وابن جني في المحتسب 215/1، ومكي في مشكل إعراب القرآن 231/1، والزمخشري في الكشاف 348/1-349، وابن عطية في المحرر الوجيز 211/2، والعكبري في التبيان 448/1، والفخر الرازي في مفاتيح الغيب 32/12، والقرطبي في تفسيره 235/6، وأبو شامة في إبراز المعاني 432، والسمين الحلبي في الدر المصون 327/4.
6. انظر: معاني القرآن وإعرابه 188/2، والحجة للفارسي 237/3.
7. ممن احتجَّ به ابن الأنباري في الزاهر 479/1، والزمخشري في الكشاف 349/1، وابن عطية في المحرر الوجيز 212/2، وأبو زرعة في حجة القراءات 231، وأبو شامة في إبراز المعاني 432.
8. هو أوس بن حجر، كما في ديوانه 21، وإليه عزي في تهذيب اللغة 234/2، والصحاح 503/2 (عبد)، واللسان (عبد)، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 315/1، وتفسير الطبري 542/8.
9. مختصر الزاهر 214.
10. انظر: الكتاب 179/4-181، والقوافي للأخفش 94-95،

أنشدوا هذا البيت: (وإنَّ أباكُمُ عَبُدُ)، قالوا: إنَّما أراد: إنَّ أباكُمُ عَبْدُ، فنقلَ ضمَّةَ الدالِ إلى الباء للوقف، فإذا وَصَلَ قال: (عَبْدٌ)، فاعلم، لا يجوز غيرُ ذلك، ومِثْلُهُ قول الآخر[1]:

عَلَّمَنا إخْوانُنا بَنُو عِجْلْ

الشَّغْزَبِيَّاتِ وأخْذًا بالرِّجِلْ

وهذا مشهورٌ عندهم»[2]

وحجَّةُ الزجاجي هنا مُلْبِسَةٌ؛ لأنَّ قافية البيت مضمومة، ونَقْلُ الحركة الذي تحدَّث عنه الزجاجي يكون في حال الوقف، كما في البيت الآخر الذي أورده في آخر كلامه، وكما في البيت الذي استشهد به سيبويه[3]:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أضْرِبُهْ(4)

وهنا أمامنا احتمالان لتوجيه عبارة الزجاجي:

إمَّا أنَّه كان يظنُّ قافية البيت ساكنة، وهذا مستبعد؛ لأنَّ قافية الأبيات مضمومة، والتسكين أيضًا يكسر البيت.

وإمَّا أنَّ مراده بقوله: «فإذا وَصَلَ قال: (عَبْدٌ)»: فإذا وصلَ قال: (عَبُدُ) بضم الباء، أي: أنَّ الشاعر أراد الوقف فنقل الحركة وقال: (عَبُدْ)، ثم وصل مع بقاء النقل فقال: (عَبُدُ).

وهذا أيضًا بعيدٌ؛ لأنّ الوارد عنهم النقل حال الوقف لا الوصل، كما أنَّ الكلمة ضُبِطَتْ في هذا الموضع من مختصر الزاهر بإسكان الباء، ويؤكد بُعْدَ هذا الاحتمال أيضًا قول الزجاجي قبلها: «فإذا وصلوا رجعوا إلى القياس»، فالذي يبدو أنَّ مراده بالعودة إلى القياس: العودة بالكلمة إلى حالها قبل النقل، وحالها قبل النقل بإسكان الباء لا بضمِّها.

والذي يظهر أنَّ ضمَّ الباء في البيت لا صلة له بنقل الحركة، بل مردُّه إلى الضرورة، وبيان ذلك أنَّ الأبيات من البحر الكامل، وعروضها حذَّاءُ، والعروض الحذَّاء لها ضربان، الأول مثلها، والثاني أحذُّ مضمرٌ[5]، والضرب في سائر أبيات أوسٍ أحَذُّ مثل العروض، وتفعيلته (مُتَفا) بتحريك الثاني، فلو جاء بكلمة (عَبْدٍ) على أصلها بإسكان الباء لانتقل إلى الضرب الثاني المضمر، وبهذا يكون قد أدخل ضَرْبًا على ضَرْبٍ، وخالف بقية الأبيات في التزام تحريك ما قبل آخر الروي، وهذا ما اضطرَّ الشاعر إلى تحريك الباء لإقامة الوزن.

وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، يؤيد ذلك أنَّ الفراء حين استشهد بهذا البيت عقَّبَ قائلًا: «وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي، فأمَّا

والأصول 284/2، والمحلى 182، وسر صناعة الإعراب 389/1-390، والمفصل 455، وشرح الجمل للزجاجي 436/2.

1. ورد البيت بلا نسبة في: نوادر أبي زيد 205، والخصائص 325/2، والمحكم 76/6، والإنصاف 604/2، واللسان (عجل).
2. مختصر الزاهر 214-215.
3. الكتاب 180/4.
4. لزياد بن الأعجم، كما في شعره 45، وبلا عزو في: الكامل 162/2، وما يجوز للشاعر في الضرورة 286، وشرح المفصل لابن يعيش 70/9.
5. انظر: العروض لابن جني 92.

فـي القـراءة فـلا»[1].

وممَّـا يرجِّـح أنَّ مـراد الفـراء بالضـرورة ما سـبقت الإشـارة إليـه مـن المزاوجـة بيـن ضربَـي الكامـل أنَّ الجوهـري علَّـل ذلـك بقولـه: «لأنَّ القصيـدة مـن الكامـل، وهـي حَـذَّاء»[2]

وأمَّـا نَقْـلُ الحركـة الـذي عنـاه الزجاجـي فيجـوز فـي الضـرورة وغيرهـا، ولذلـك مثَّـل لـه سـيبويه بقولهـم: (ضَرَبَتُـهْ) و(اضْرِبُـهْ)، وقـال عنـه السـيرافي بعـد أن أورد شـاهدًا لـه: «فليـس مـن هـذا [يعنـي مـن الضـرورة]، إنَّمـا هـو مـن بـاب إلقـاء حركـة الحـرف الآخِـر علـى السـاكن الـذي قبلـه، وهـو جيِّـدٌ بالـغٌ فـي الـكلام والشـعر، كقولـك: (مـررتُ بِبَكِـرْ)، وهـذا بَكُـرْ»[3]، وقـال عنـه ابـن جنـي: «وهـذا واسـعٌ عنهـم كثيـر»[4].

الثانـي[5]: أنَّـه لغـةٌ فـي (عَبْـدٍ)، كمـا يقـال: (سَـبْعٌ وسَـبُعٌ)، و(فَـرْدٌ وفَـرُدٌ).

ولـم يقـف الباحـث فـي كتـب اللغـة علـى مـا يؤيـد هـذا القـول.

الثالث[6]: أنَّه جمعُ عَبْدٍ.

وقـد أجـازه الزجاجـي، وقيَّـده بقولـه: «علـى غيـر قيـاس».

ولـم يقـف الباحـث فـي كتـب اللغـة علـى مـا يؤيـد هـذا القـول، بـل إنَّ الجوهـري نقـل عـن الأخفـش قولـه: «وليـس هـذا بجمـعٍ؛ لأن (فَعْـلًا) لا يُجْمَـعُ علـى (فَعُـلٍ)»[7]، كمـا نقـل ذلـك الزجـاج[8] عـن بعـض أهـل العلـم، ونـصَّ عليـه الفارسـي[9].

الرابـع: أنَّـه اسـمٌ موضـوعٌ للجمـع علـى غيـر لفـظ الواحـد، كمـا جُمِـعَ (البَلْصُـوص) علـى (البَلَنْصـى) علـى غير قيـاس[10].

وقـد أجـاز الزجاجـي هـذا الوجـه أيضًـا، ولـم يقـف الباحـث علـى قائـلٍ بـه غيـره، كمـا لـم يقـف علـى هـذا الاسـم فـي كتـب اللغـة.

والـذي دفـع الزجاجـيَّ إلى إجـازة القوليـن الأخيريـن -مـع مـا يظهـر فيهمـا مـن ضعـف- أنَّـه لـم يرتـضِ القـول الأول الـذي قـال بـه جمهـور النحوييـن، وحجَّتـه فـي ذلـك أنَّ الضـم للمبالغـة لـم يُعْـرَفْ إلا فـي مكسـور العيـن، كـ (حَـذِرٍ) و(فَطِـنٍ)، كمـا تقدَّم فـي كلامـه، وفـي هـذا نظـر؛ لأنَّ جملـة مـن أئمـة النحـو -كالأخفـش والزجـاج والنحـاس والفارسـي وابـن جنـي والزمخشـري- قـد ارتضـوا هـذا الوجـه ووجَّهـوا عليـه قـراءة حمـزة، ومـن المسـتبعد ألا يكـون لهـم معتمـدٌ فـي ذلـك، ولـذا فـإنَّ هـذا الوجـه

1. معاني القرآن 315/1. وينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة 202 وما بعدها.
2. الصحاح 503/2 (عبد).
3. ما يجوز للشاعر في الضرورة 62.
4. سر صناعة الإعراب 390/1.
5. هـذا قـول الثعلبـي فـي الكشـف والبيـان 415/11-416، والبغـوي فـي معالـم التنزيـل 75/3.
6. قال به ابن خالويه في الحجة في القراءات السبع 133.
7. الصحاح 503/2 (عبد).
8. معاني القرآن وإعرابه 187-188.
9. الحجة 237/3.
10. نقـل الأزهـري فـي تهذيـب اللغـة 272/12 عـن ابـن الأعرابـي: «البلصـوص طائـر، ويجمـع البلنصـى علـى غيـر قيـاس». وينظـر: الصحـاح 1030/3 (بلـص).

يبدو أقرب الوجوه للصواب، والله أعلم.

3-قوله تعالى: (وإن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) [إبراهيم 46]:

قال الزجاجي: «قرئ بكسرِ اللام ونَصْبِ الفعل[1] على أن تكون (إنْ) على مذهب البصريين مخفَّفةً من الثقيلة، وتكون اللام بمعنى (كي)، وقال بعضهم: يجوز أن تكون (إنْ) نافيةً بمعنى (ما) التي تكون جحدًا، كأنه: ما كان مكرهم لتزول منه الجبال؛ استحقارًا بمكرهم من أن تزول منه الجبال، وهذا جيِّدٌ في المعنى، إلا أنَّه ضعيفٌ في العربية؛ لأنَّ اللام لا تدخل على (إنْ) إذا كانت نافية»[2].

في إعراب الآية على قراءة الجمهور بكسر اللام ونصبِ الفعل بعدها ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور[3]، وهو أن تكون (إنْ) نافيةً بمعنى (ما)، واللام لام الجحود، والفعل بعدها منصوبٌ بـ (أنْ) المقدَّرة وجوبًا.

الثاني: أن تكون (إنْ) مخفَّفةً من الثقيلة، واللام لام (كي)، وهذا ما رجَّحه الزجاجي فيما يظهر من كلامه، وعليه ظاهر كلام الزمخشري[4]، وأجازه ابن عطية[5] والعكبري[6]، وبه جزم أبو حيان[7].

الثالث: أنَّ (إنْ) شرطيَّةٌ، والجواب محذوفٌ، والتقدير: وإن كان مكرهم معدًّا لإزالة أشباه الجبال الرواسي فالله مجازيهم بمكرٍ هو أعظم منه، وإلى هذا القول ذهب ابن هشام[8]، وتبعه الأشموني[9]، وقوَّاه السمين الحلبي[10].

ومن الواضح أن دلالة الآية تختلف باختلاف هذه الأقوال، فالمعنى في الرأي الأول على استحقار المكر وأنَّه ما كان لتزول منه الجبال، وأمَّا في الرأي الثاني فالمعنى على تعظيم المكر وشدَّته وأنَّه يزيل الجبال لقوَّته[11]، وكذلك المعنى أيضًا في القول الثالث، فهو وإن كان بصيغة الشرط إلا أن فيه دلالة على تعظيم مكرهم وتهويله[12].

ومما يقوِّي القول الثاني أنَّه جاء موافقًا في معناه لقراءة الكسائي[13] بفتح اللام ورفعِ الفعل:

1. هي قراءة السبعة عدا الكسائي. انظر السبعة 363.
2. اللامات 160.
3. ممَّن قال به الفراء في معاني القرآن 79/2، وأبو عبيدة في مجاز القرآن 156/2، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه 166/3، والطبري في تفسيره 726/13، والنحاس في إعراب القرآن 372/2، والأزهري في معاني القراءات 64/2، والفارسي في الحجة 343/3، وابن خالويه في الحجة 203-204، وأبو زرعة في حجة القراءات 379، ومكي في مشكل إعراب القرآن 407/1، والبغوي في معالم التنزيل 360/4، والفخر الرازي في مفاتيح الغيب 114/19، وابن الحاجب في أماليه 260/1.
4. الكشاف 307/2.
5. المحرر الوجيز 346/3. وينظر: حاشية الخفاجي 70/5.
6. التبيان 774/2.
7. البحر المحيط 454/6.
8. مغني اللبيب 167/3-168.
9. شرح الألفية 294/3.
10. الدر المصون 126/7-127.
11. انظر: الحجة للفارسي 343/3، والكشاف 307/2، والمحرر الوجيز 346/3، والبحر المحيط 455/6.
12. انظر: الدر المصون 127/7.
13. السبعة 363.

چلَتَزولُ منه الجبال چ.

وقد حاول ابن الحاجب الجمع بين ما يبدو من تناقض في المعنى بين قراءة الكسائي التي جاءت على معنى إثبات زوال الجبال وقراءة الجمهور التي جاءت –وفق رأيه بكون (إنْ) نافية- على معنى نفي زوالها بأنَّ المراد بالجبال على قراءة الكسائي الأمور العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات، وأما على قراءة الجمهور فالمراد بها المعجزات العظام، كالقرآن وغيره، «وعلى هذا التأويل لم يجئ النفي والإثبات باعتبار واحد، وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض بين القراءتين»[1].

واحتجَّ الزجاجي في سياق تضعيفه لقول من يرى أنَّ (إنْ) نافية بأنَّ (اللام) لا تدخل على (إنْ) إذا كانت نافية، وبهذا أيضًا ضعَّفه ابن هشام[2].

وممَّن حكم بعدم جواز دخول اللام على (إنْ) النافية أبو حيان[3] والسيوطي[4]والفاكهي[5]، وذكر الشيخ يس[6] أنَّ في المسألة خلافًا قويًّا، وأشار المرادي[7] لهذا الرأي بصيغة (قيل) دون أن يسمِّي قائله، وردَّه؛ مرجِّحًا مساواة (إنْ) لـ (ما) و(لم) في جواز دخول اللام عليهما.

وزاد ابن هشام[8] -ووافقه الأشموني[9] والخضري[10]- وجهًا آخر للتضعيف، وهو اختلاف فاعلي (كان) و(تزول).

وقد أشار السهيلي إلى وجوب أن يكون مرفوع الفعل الذي بعد لام الجحود ضميرًا عائدًا إلى اسم (كان)؛ إذ يقول: «وأما الفرق الخامس بين اللامين فهو أنَّ الفعل بعد لام الجحود لا يكون فاعله إلا عائدًا على اسم (كان)، وما بعدها في موضع الخبر عنه، فلا تقول: (ما كان زيدٌ ليذهب عمرو) كما تقول: (جاء زيدٌ ليذهب عمرو، أو: لتذهبَ أنت)، ولكن تقول: (ما كان ليذهب) و: (ما كنتُ لأفعل)»[11]. كما أشار إلى امتناع ذلك أبو حيان[12] وناظر الجيش[13].

وردَّه المرادي بقوله بعد استدلاله بالآية على جواز وقوع لام الجحود بعد (إنْ): «وفي هذه الآية ردٌّ على مَنْ زعمَ أنَّ الفعل بعد لام الجحود لا يَرفع إلا ضميرَ الاسم السابق»[14].

والذي يظهر أنَّ الزجاجي لم يكن موفَّقًا في

1. الأمالي 261/1.
2. مغني اللبيب 167/3.
3. التذييل والتكميل 282/15، والارتشاف 1656/4
4. الهمع 298/2.
5. مجيب الندا 125.
6. حاشيته على مجيب الندا 174/1.
7. الجنى الداني 116.
8. مغني اللبيب 167/3.
9. شرح الألفية 294/3.
10. حاشيته على شرح ابن عقيل 113/2.
11. نتائج الفكر 139.
12. ارتشاف الضرب 1661/4.
13. تمهيد القواعد 4264/8.
14. توضيح المقاصد 1244/4.

تضعيفه إعراب (إنْ) نافيةً، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: مخالفته لقول جمعٍ كبير من أئمة النحو واللغة، كما تقدم.

وثانيًا: أن في اعتراضه بعدم جواز دخول لام الجحود نظرًا بيِّنًا؛ إذ لم يقف الباحث على هذا القول عند أحدٍ من أئمة النحو المتقدمين غيره، كما لم يقف عليه في كتب المتأخرين سوى عند أبي حيان وابن هشام ومن تبعهما، ولهذا شكَّكَ فيه المرادي، كما تقدم.

وثالثًا: أنَّه لا يوجد سببٌ ظاهر يمنع استثناء (إنْ)، لا سماعًا، ولا قياسًا، فلام الجحود مختصَّةٌ بالنفي، و(إنْ) نافية بمعنى (ما)، فلا مسوِّغَ في القياس لاستثنائها من الجواز، والآية دليل من السماع.

رابعًا: أنَّ الطبري[1] نقل عن ابن عباس والحسن البصري أنَّهما فسَّرا معنى الآية بـ: «ما كان مكرهم لتزول منه الجبال»، وهو الموافق لرأي الجمهور.

وأمَّا ما اعترض به ابن هشام من اختلاف فاعلي (كان) وتزول) ففيه أيضًا نظر؛ إذ لم يقف الباحث على قائلٍ به قبل السهيلي ولا بعده، عدا أبي حيان وابن هشام ومن تبعهما، كما أنَّه لا يوجد ما يمنع منه، لا في القياس ولا في السماع.

هذا مع أنَّه يمكن صَرْفُ كلام السهيلي وأبي حيان إلى أنَّ ما يشترطانه هو وجود رابط بين اسم (كان) والجملة التي بعد لام الجحود، وليس اتحاد فاعل الفعلين، وعلى هذا فشرطهما متحقق في الآية، والرابط هو الضمير في (منه)، ويؤيد ذلك ما يأتي:

أولًا: أنَّهما مثَّلا للممنوع بـ (ما كان زيدٌ ليذهب عمرو)، وهو ممَّا فُقِدَ فيه الرابط.

وثانيًا: أنَّ في قول السهيلي: (وما بعدها في موضع الخبر عنه) ما قد يُفْهَمُ منه أنَّ الحديث عن وجود الرابط، لا عن الاتحاد؛ لأنَّ الذي يشترط وجوده في جملة الخبر هو الرابط الذي يربطها بالمبتدأ، ولا يشترط أن يكون فاعل الفعل عائدًا على المبتدأ، بل يجوز أن يرفع سببيَّه، نحو: (زيدٌ قام أبوه).

وثالثًا: أنَّ أبا حيان نقل عن ابن هشام الفهري أنَّ الفعل الداخل عليه لام الجحود لا يرفع إلا ضميرَ الاسم السابق لا السببي، فلا يجوز عنده أن يقال: (ما كان زيدٌ ليقوم أخوه)، ثم علَّق على كلامه بقوله: «ولا نعلم أحدًا نبَّه على هذا إلا ابن هشام»[2].

والذي يبدو من دلالة عبارته أنَّه لا يعلم أحدًا غير الفهري تنبَّه إلى الفرق بين الصورتين، فنصَّ على منعِ السببي؛ كي لا يُظَنَّ أن المنعَ لا يشمله.

1. تفسيره 725/13.

2. الارتشاف 1659/4.

وقد يفهم منها أنَّه لا يعلم أحدًا غيره نبَّه إلى مَنْعِ رفع الفعل ضمير السببي، فيكون ابن هشام الفهري هو الوحيد – حسب علم أبي حيان- الذي يرى المنع.

وأيًّا يكن الأمر فإنَّ المساواة في المنع بين جملة لا رابط فيها -نحو: (ما كان زيدٌ ليذهب عمرٌو)- وجملةٍ محتوية على رابط -نحو: ما كان زيدٌ ليذهب أخوه- يبدو أمرًا مستبعدًا، فالجملة الأولى ممتنعة باتفاق النحاة[1]، ومنعها مبنيٌّ على انعدام الرابط بين اسم (كان) وجملة الخبر؛ لأنه لا معنى لها، وأما الجملة الثانية فالربط متحقِّقٌ بعود الضمير، والمنع مبنيٌّ على حكمٍ يخالف ما قرَّره جمهرة من أئمة النحو واللغة الذين أعربوا (إنْ) في الآية نافية، ولا يتصوَّرُ أن يغفل كل هؤلاء العلماء عن هذا الحكم.

4-قوله تعالى: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ)[النحل 40]**:**

قال الزجاجي: «ومَنْ قال: (أمرتُكَ لتفعلَ) فقد أَخْبَرَ بالعلة التي مِنْ أجلها أَمَرَ، فهذه اللام تبيِّنُ عِلَّةَ وقوعِ الفعل، وهي لام (كي) مع الأفعال، ومِنْ هذا الباب قولُه عزَّ وجل: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ)؛ لأنَّ بعضَ العلماء يذهب إلى أنَّ التقدير: إنَّما قولنا مِنْ أجلِ شيءٍ إذا أردناه؛ لأنَّ القول عنده غير واقع بالشيء؛ لأنَّ الشيء إنْ كان معدومًا فخطابه غيرُ جائزٍ، وإنْ كان موجودًا فهو مستغنٍ عن التكوُّنِ بوجوده، ولكنَّه تمثيلٌ، كأنَّه قال: إذا أردنا شيئًا قلنا مِنْ أجله: كُنْ، فيكون، وأكثرُ أهلِ النظر يذهبُ إلى أنَّه لا قولَ هناك، وأنَّه تمثيلٌ للفعل، كأنَّه قال: إذا أردنا تكوينَ شيءٍ تكوَّنَ؛ ليدُلَّ على تيسيرِ كَوْنِ الأشياءِ عليه، وهذا مشهورٌ في اللغة معروفٌ أنْ يكونَ القولُ صلةً للفعل»[2].

اختلف النحويون في معنى اللام في قوله تعالى: چ ېچ على قولين:

الأول[3]: أنَّها للتعليل، والمراد: إنَّما قولنا من أجلِ شيء إذا أردناه.

الثاني[4]: أنَّها للتبليغ، كقولك: (قلتُ لزيدٍ).

وفيه الإشكال الذي ذكره الزجاجي، وهو أنَّ إيقاع القول على الشيء غير ممكن؛ لأنَّه إن كان معدومًا فخطابه غيرُ جائز، وإن كان موجودًا فهو مستغنٍ عن التكوُّن بوجوده[5].

1. انظر: الكتاب 62/1، والمقتضب 127/4-128، والأصول 64/1، والإيضاح العضدي 87، واللمع 73، والمفصل 54، والمقدمة الجزولية 95، والفصول الخمسون 199، والتوطئة 217، والتسهيل 48.

2. اللامات 139.

3. هذا قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 199/3، وعليه اقتصر الزجاجي في حروف المعاني 45 إلَّا أنه سمَّاها هناك لام العذر. واختاره مكي في الهداية إلى بلوغ النهاية 6/ 3994، وعزا مثله الواحدي في البسيط 270/3 إلى ابن الأنباري في تفسير قوله تعالى (وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ) [البقرة 117]

4. هذا ما يظهر في تأويلات جمهور المفسرين والنحويين، وممن نصَّ على ذلك أبو حيان في البحر المحيط 530/6، وابن عادل في اللباب 57/12.

5. القول بتسمية المعدوم شيئًا فيه خلاف مشهور، فمنهم من يرى

وأجيب عنه بوجوه[1]:

1-أنَّ إطلاق الشيء على المعدوم من باب تحقُّقِ وقوعه؛ لأنَّه بمنزلة ما قد عوين وشوهد.

2- أنَّ الشيء موجودٌ حقيقة، والخطاب مخصوصٌ بإحياء الميِّت وإماتة الحي، ونحو ذلك.

وضعَّفه الطبري[2] بأنَّه لا يجوز صَرْفُ الدلالة إلى معنى خاص بغير برهان.

3- أنَّه لا يوجد قولٌ حقيقة، وإنمَّا هو تمثيلٌ للفعل، كأنه قال: إذا أردنا تكوين شيءٍ، كما يقال: (قال فلانٌ برأسه) أي: حرَّكه، و(قال بيده) أي حرَّكها، و(قال الحائِطُ فسقط)، أي: مالَ، وكنحو قول أبي النجم العجلي[3]:

امْتَلأ الحَوضُ وقالَ قَطْنِي

مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتُ بَطْنِي

وقد عزا الزجاجي هذا الوجه إلى أكثر أهل النظر[4]، وساق عددًا من الشواهد التي جاء فيها القول بهذا المعنى.

وردَّه الطبري[5] واصفًا القائلين به بأنَّهم «لا صوابَ اللغة أصابوا، ولا كتابَ الله وما دلَّتْ على صحَّتِه الأدلَّةُ اتَّبعوا»، وعلَّل ذلك بإلزامهم أن يجيزوا نحو: «إنَّما قَوْلُ الحائطِ إذا أراد أنْ يميلَ أنْ يقولَ هكذا فيميلَ، فإنْ أجازوه خرجوا مِنْ معروفِ كلام العرب، وخالفوا مَنْطِقَها وما يُعْرَفُ مِنْ لسانِها، وإنْ قالوا: ذلك غيرُ جائزٍ قيل لهم: إنَّ الله تعالى ذِكْرُهُ أخبرَ عَنْ نفسِه أنَّ قولَه للشيء إذا أراده أنْ يقول له: (كُنْ فيكون)، فأعلمَ عبادَه قولَه الذي يكون به الشيءُ، ووَصَفَهُ ووكَّدَهُ، وذلك عندكم غيرُ جائزٍ في العبارة عمَّا لا كلام له ولا بيان في مثلِ قولِ القائل: (قال الحائطُ فمال)، فكيف لَمْ تعلموا بذلك فَرْقَ ما بين قول الله تعالى: (وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ) [البقرة 117] وقول القائل: (قال الحائطُ فمال)»؟!

كما ضعَّفه ابن الأنباري[6] بأنَّه لا ينبغي أنْ يُجْعَلَ حرفٌ من كتاب الله مطَّرَحًا إذا كان له معنًى على وجهٍ من الوجوه.

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ أولى التوجيهات بالصواب التوجيه الأول، وذلك لأنَّ له نظائر في كتاب الله كثيرةً، ممَّا عُبِّرَ فيه عن المستقبل

أنَّ المعدوم شيء، وهو قول بعض فرق المعتزلة، والقول الثاني: أنَّه ليس بشيء، وهو قول أهل السنة والجماعة والأشاعرة، والقول الثالث: أنَّه إذا كان في الذهن فهو شيء، وإذا كان في الخارج فليس بشيء، وهو اختيار الإمام ابن حزم وشيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: الفصل بين الملل والأهواء والنحل 5/27-29، والفرق بين الفرق 1570158، والملل والنحل 1/76-77، ومجموع الفتاوى 2/143-159.

1. الوجوه الثلاثة وغيرها مذكورة في جملة من كتب المفسرين عند تفسير آية البقرة وغيرها من الآيات المماثلة. انظر مثلًا: تفسير الطبري 2/467-469، والهداية إلى بلوغ النهاية 1/415-416، والمحرر الوجيز 3/393-394، والبحر المحيط 31/583-586.

2. تفسيره 2/469.

3. ديوانه 445.

4. عزاه الطبري في تفسيره 2/468 إلى (آخرين) دون أن يسمِّيهم، وإليه ذهب الزمخشري في الكشاف 2/329، وأبو حيان في البحر المحيط 1/585.

5. تفسيره 2/471.

6. فيما نسبه إليه الواحدي في البسيط 3/270.

من أحداث يوم القيامة بصيغة الماضي، وذلك لتحقُّقِ وقوعها، فكذلك يقال هنا بأنَّ الله -جلَّ وعلا- خاطب (الشيء) قبل وقوعه للدلالة على تحقُّقِ الوقوع، وبهذا يندفع الإشكال.

وأمَّا القول بأنَّ اللام للتعليل فيضعِّفه مخالفته لظاهر دلالة الآية، وقلَّة استعمال اللام بهذا المعنى مع الأسماء، كما أنَّ الزجاج[1] نقل -وهو أحد القائلين بهذا التأويل-عند تفسيره قوله تعالى: چۆ ۈ ۇ ۆ ۆ ۅ وچ عن قومٍ تضعيفه بأنَّه يستقيم في بعض المواضع من القرآن دون بعض، وإذا كان كذلك كان الأولى الأخذ بتوجيهٍ تتَّسق معه دلالة الآيات.

5-قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا)[مريم 69]:

نقل الزجاجي[2] آراء أئمة النحو في إعراب (أيٍّ) في الآية السابقة، وذكر فيها أقوالًا ستة[3]:

الأول: قول الخليل[4]، وهو أنَّ (أيًّا) في الآية استفهامية على الحكاية، والتقدير: لننزعنَّ الذين يقال فيهم: أيُّهم أشدُّ.

الثاني: قول يونس[5]، وهو أنَّ الفعل مُلْغًى، و(أيٌّ) أيضًا استفهامية مرفوعةٌ بالابتداء.

الثالث: قول سيبويه[6]، وهو أنَّ (أيًّا) مبنيَّة موصولةٌ بمعنى (الذي) في محلِّ نصبٍ بالفعل (لننزعنَّ)، أي: لننزعنَّ الذي هو أشدُّ.

رابعًا: قول الفراء[7]: وهو أنَّ في الجملة نداءً مقدَّرًا، أي: فننادي: أيُّهم أشدُّ، و(أيٌّ) استفهامية.

خامسًا: قول الفراء[8] أيضًا: وهو أنَّ النَّزع أعمل في (مِنْ)، كما يقال: (أصبتُ مِنْ كلِّ طعامٍ)، وجملة (أيُّهم) استفهاميَّةٌ استئنافية.

سادسًا: قول الفراء[9] أيضًا: وهو أنَّ التقدير:

1. معاني القرآن وإعرابه 199/1.
2. مجالس العلماء 231، وأخبار أبي القاسم الزجاجي 107.
3. في المسألة أقوال أخرى، منها ما عزي إلى الكسائي والأخفش من أنَّ (مِنْ) زائدة على مذهبهما في جواز زيادتها في الإيجاب، و(كلَّ) مفعول به، وجملة (أيَّهم أشدُّ) استئنافية استفهامية، ومنها ما عزي إلى بعض الكوفيين من أنَّ (ننزع) علِّقت عن العمل؛ لأنَّ معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله، والتقدير: لننزعنَّهم تشيَّعوا أم لم يتشيَّعوا، ومنها ما عزي إلى المبرد من أنَّ (أيًّا) موصول مرفوع بـ (شيعة)؛ لأن معناها (يشيِّع)، ومنها ما نسب إلى ابن الطراوة من أنَّ (أيًّا) في الآية استفهامية مقطوعة من الإضافة، ولذلك بنيت. انظر: البغداديات 404-405، والإغفال 399/2-400، ومشكل إعراب القرآن 460/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 131/2-132، والتبيان 878/2، وشرح المفصل لابن يعيش 146/3، وشرح الكافية للرضي 269/1/2، والدر المصون 620/7-623.
4. انظر رأيه في الكتاب 399/2. واختاره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 340/3؛ معللا ذلك بأنه موافقٌ لتفسير الخليل معنى الآية، كما اختاره ابن السراج في الأصول 324/2، والسهيلي في نتائج الفكر 199.
5. انظر رأيه في الكتاب 400/2.
6. الكتاب 400/2. وعزاه ابن السراج في الأصول 325/2 إلى المازني والبصريين، واختاره الفارسي في الإغفال 407/2، والهروي في الأزهية 109، والانباري في أسرار العربية 383، وابن معطٍ في الفصول الخمسون 232، وابن يعيش في شرح المفصل 145/3، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية 736/3 والأمالي 148/1، وابن مالك في شرح التسهيل 208/1، وابن أبي الربيع في الملخص 194/1، وابن النحاس في التعليقة 211/1.
7. معاني القرآن 48/1، وإعراب القرآن للنحاس 25/3.
8. معاني القرآن 47/1. وعزي إلى الكسائي في إعراب القرآن للنحاس 25/3، وشرح السيرافي 128/9، وشرح المفصل لابن يعيش 146/3، وإلى الكوفيين في الإنصاف 710/2-711.
9. معاني القرآن 48/1. وعزي إلى الكوفيين في شرح السيرافي 128/9.

لننزعنَّ من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًّا، وجملة (أيُّهم أشد) استفهامية.

وقال الزجاجي بعد أنْ ساق الآراء السالفة: «وأجودُ هذه الأقاويل قول سيبويه والقول الأخير من قول الفراء»[1].

ويلحظ أنَّ الزجاجي استبعدَ قولي الخليل ويونس وقولين للفراء، وحصر ترجيحه بين رأي سيبويه وآخر آراء الفراء.

فأمَّا قول الخليل فقد استبعده سيبويه[2]، وجعله مقصورًا على الضرورة، وحجَّته في ذلك أنَّه لو كان جائزًا لجاز أن يقال: (اضربِ الفاسقُ الخبيثُ)، على تقدير: الذي يقال له: الفاسقُ الخبيثُ.

وضعَّفه ابن الحاجب من ثلاث جهات[3]:

الأولى: أنه يلزم منه حَذْفُ الصلة والموصول جميعًا، وهو حذفٌ كثير على خلاف القياس، وإنما القول الذي يصِحُّ حذْفُه قولٌ مفردٌ غير واقع صلة، نحو قوله تعالى: (وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ)[الأنعام 93].

الثانية: أنَّ المعنى لا يستقيم إلا أن يقدَّر: الذي يقال فيه: هو أشدُّ، وليس الكلام كذلك.

الثالثة: أنَّ الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية، و(ننزعنَّ) ليس من أفعال العلم.

ولعل الذي ألجأ الخليل إلى تأويل الحكاية أنَّه لمَّا وجد أنَّ العرب قد تكلَّمت: (اضربْ أيُّهم أفضل) -وهو شاذٌّ، والقياس عنده: (اضربْ أيَّهم أفضل) بالنصب- كان حملُه على الحكاية أقوى عنده من حمله على البناء[4].

كما ضعَّف سيبويه رأيَ يونس بقوله: «وأمَّا قول يونس فلا يشبهه (أشهد إنَّك لمنطلق»[5].

ومراده أنَّ التعليق لا يجوز إلا في أفعال القلوب، وليس النَّزع من عمل القلوب[6].

وأمَّا القول الرابع الذي نسبه الزجاجي للفراء ففيه صرفٌ للآية عن معناها الظاهر، وتكلُّفٌ لا يتسق مع بلاغة القرآن وجلاء معانيه.

وأمَّا القول الخامس الذي نسبه إلى الفراء أيضًا فيضعفه أنَّ (لننزعنَّ) فعلٌ متعدٍّ، فلا بدَّ أن يكون له مفعول ظاهر أو مقدَّرٌ، و(أيُّهم) يصلح أن يكون مفعولًا، وهو ظاهر، فكان أولى من تقدير مفعول[7].

وتبقى الرأيان اللذان رجَّحهما الزجاجي، وهما رأي سيبويه، والثالث من توجيهات الفراء.

فأمَّا رأي الفراء الأخير فيشبه رأي يونس في اعتماده على تعليق الفعل، لكنَّه يختلف عنه

1. مجالس العلماء 231، وينظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي 107.
2. الكتاب 401/2.
3. الأمالي 148/1.
4. انظر: شرح السيرافي 129/9-130.
5. الكتاب 401/2.
6. انظر: معاني القرآن وإعرابه 339/3، وشرح السيرافي 130/9.
7. الإنصاف 714/2.

في التقدير، فالفعل المعلَّق في رأي يونس هو (لننزعنَّ)، فيما يرى الفراء أنَّ الفعل المعلَّق مقدَّرٌ بعد (لننزعنَّ)، وهو (ينظرون)، أو: (لينظروا)، والنظر من دلائل الاستفهام، فهو من أفعال القلوب[1]، وبهذا التقدير يصبح التعليق جائزًا، بخلافه في رأي يونس.

وبالرغم من سلامة هذا التأويل من إشكالية التعليق لا يبدو متوجِّهًا لثلاثة أسباب:

الأول: أنَّه على خلاف ظاهر معنى الآية.

الثاني: أنَّ فيه زيادةً في التقدير، فالفعل (ينظرون) مقدَّر، ومفعول (لننزعنَّ) أيضًا مقدَّر.

الثالث: أنَّ فيه تعسُّفًا ظاهرًا لا يتسق مع بلاغة القرآن وجلاء معانيه.

وأمَّا رأي سيبويه فيبدو مختلفًا عن بقية الآراء في جعله (أيًّا) في الآية مبنيّةً، وقد علَّل سيبويه ذلك بكونه «جاء مجيئًا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلًا»[2]، ومراده أنَّ (أيًّا) لمَّا انفردت من بين أخواتها بحذف صدر صلتها ضعفت فرُدَّتْ إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس، وذلك أنَّها إنَّما أُعْرِبَتْ لعارضٍ نأى بها عن بقية أخواتها من الموصولات، وهو لزوم الإضافة، فلمَّا فارقت أخواتها بحذفِ صدرِ صلتها رجعت إلى أصلها من البناء[3]؛ لأنَّ الشيء «إذا فارق أخواتِه لعارضٍ فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها»[4].

وقد قُوبِلَ هذا الرأي باعتراض بعض النحويين، ومدار اعتراضهم أنَّ الإضافة توجب إعراب الاسم، و(أيٌّ) معربةٌ حال الإفراد، فلو قيل ببنائها حال الإضافة لكان في ذلك نقضٌ للأصول[5]. ولهذا يقول النحاس: «وما علمت أحدًا من النحويين إلا وقد خطَّأ سيبويه في هذه المسألة»[6]، كما نقل عن الزجاج قوله: «ما يبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما»[7].

وبالرغم من ذلك فإنَّ رأي سيبويه يبدو أكثر الآراء وجاهة، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: أنَّه موافق لظاهر معنى الآية[8].

ثانيًا: أنَّ ما اعترض به من أنَّ في القول بالبناء حال الإضافة والإعراب حال الإفراد نقضًا للأصول مردودٌ بأنَّ الإضافة إنما تَرُدُّ الاسمَ إلى حال الإعراب إذا استحقَّ البناء في حال الإفراد، فأما إذا كان الموجب للبناء في حال الإضافة لم تَرُدَّ الإضافةُ ذلك الاسمَ إلى

1. انظر: شرح السيرافي 128/9.
2. الكتاب 400/2.
3. انظر: الإنصاف 712/2-713، واللباب في علل البناء والإعراب 124/2، وأمالي ابن الشجري 41/3، وشرح المفصل لابن يعيش 145/3.
4. شرح الكافية للرضي 266/1/2.
5. انظر: إعراب القرآن للنحاس 24/3، ومشكل إعراب القرآن 459/2، والإنصاف 712/2، والتخمير 194/2.
6. إعراب القرآن 24/3.
7. المرجع السابق 24/3.
8. انظر: تفسير الطبري 588/15-589.

الإعراب، والدليل على ذلك أن (لَدُنْ) في جميع لغاتها لما استحقت البناء في حال الإضافة لم تردَّها الإضافة إلى الإعراب[1].

ثالثًا: أنه اختيار جمهور النحويين المتأخرين[2].

6-قوله تعالى: (قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ)[النمل 72]:

قال الزجاجي في سياق حديثه عن اللام التي تكون موصلة بعض الأفعال إلى مفعوليها: «ومن ذلك قوله تعالى: (قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ)، تقديره: رَدِفَكم، والمعنى واحدٌ، وأهل التفسير يقولون: معناه: دنا لكم، وليس بمقيسٍ، أعني: إدخال هذه اللام بين المفعول والفعل، وإنَّما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها، ألا ترى أنَّه غير جائزٍ أن يقال: (ضربتُ لِزيدٍ) و(أكرمتُ لِعمرٍو) وأنت تريد: ضربتُ زيدًا، وأكرمتُ عمرًا، ومهما ثبتت به رواية صحيحة أُلحِقَ به»[3].

اختلف النحويون في اللام الداخلة على معمول الفعل (رَدِفَ) في قوله تعالى: (قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ) على أقوال:

الأول[4]: أنَّه من باب تضمين الفعل (رَدِفَ) معنى (دنا) أو (قرب)، وعلى هذا المعنى جاء تفسير ابن عباس ومجاهد[5].

الثاني[6]: ما رجَّحَه الزجاجي، وهو أنَّ اللام زائدة، والضمير في محل نصبٍ مفعول به، والتقدير (ردفكم).

وضعَّفه ابن أبي الربيع[7] بأنَّ القول بالزيادة خروجٌ عن القياس[8].

الثالث[9]: أنَّ (رَدِفَهُ) و(رَدِفَ له) لغتان في

1. انظر: الإغفال 404/2-405، والإنصاف 716/2.
2. انظر ما في الهامش (2) ص 20.
3. اللامات 147.
4. نسبه الطبري في تفسيره 114/18 إلى بعض نحويي الكوفة، وأجازه الفراء في معاني القرآن 399/2، واختاره النحاس في معاني القرآن 147/4، وابن عطية في المحرر الوجيز 269/4، وابن أبي الربيع في البسيط 858/2، وابن هشام في مغني اللبيب 185/3، والسمين الحلبي في الدر المصون 639/8، وجعله الزركشي في البرهان 85/3 مذهب الأكثرين.
5. () انظر: تفسير الطبري 18/ 113-114.
6. () هو قول الأخفش في معاني القرآن 467/2، والمازني فيما نسبه إليه ابن جني في الفسر 345/3، وابن قتيبة في تفسير غريب القرآن 326، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه 128/4، وابن شقير في المحلى 238، والسيرافي في شرح الكتاب 95/11، والفارسي في المسائل الشيرازيات 290/1، وابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة 180، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة 370/2، ومكي في مشكل إعراب القرآن 539/2، والزمخشري في المفصل 368، وابن الدهان في الغرة 196/1، والأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن 227/2، والعكبري في التبيان 1013/2، وابن الأثير في البديع 241/1، وابن عصفور في شرح الجمل 109/2، وابن مالك في التسهيل 145، والرضي في شرح الكافية 967/2/2-968، والمالقي في رصف المباني 246، وأجازه الفراء في معاني القرآن 300/2، ووصفه الصغاني في العباب الزاخر (الفاء) 208 بالأكثر، وعزاه أبو حيان في التذييل والتكميل 180/11 وابن هشام في مغني اللبيب 184/3 إلى المبرد، وقد ذكر هذا الرأي في المقتضب 36/2 منسوبًا إلى بعض المفسرين، وفي الكامل 405/1 منسوبًا إلى النحويين، والظاهر أنَّ رأيه غير ذلك، كما سيأتي في القول الخامس.
7. البسيط 858/2.
8. انظر: الخصائص 273/2، 284، وشرح الجمل لابن عصفور 109/2، وشرح التسهيل 144/3.
9. ورد القول بلا نسبة في: غرائب التفسير وعجائب التأويل

الفعل.

الرابع:[1] أنَّ (رَدِفَ) -بكسر الدال- في الآية فعل لازم، من باب (سَهِرَ يَسْهَرُ)، ومضارعه (يَرْدَفُ) ولذلك عُدِّيَ باللام، وأمَّا المتعدي فهو (رَدَفَ) بفتح الدال، من باب (ضربَ يضرِبُ)، ومضارعه (يَرْدِف).

ويؤيده ما ورد في قولهم: «نَزَلَ بالقومِ أمرٌ قد رَدِفَ لهم أمرٌ أعظم منه»[2]، وقولهم: «رَدِفْتُ لفلانٍ»، أي: صرت له رِدْفًا[3].

الخامس[4]: أنَّ الجار والمجرور متعلِّقٌ بمصدر محذوف، والتقدير: رَدِفَ الرَّدافَةَ لكم.

وضُعِّفَ بأنَّ فيه تكلُّفًا ينزه عنه القرآن[5].

السادس[6]: أنَّ اللام في (لكم) لام المفعول له، والمفعول محذوف، وتقديره: رَدِفَ الخلقَ لأجلكم. ووصفه أبو حيان[7] بالضَّعف.

السابع[8]: أنَّ اللام متعلِّقة بفعلٍ محذوف، والتقدير: (عَجِلَ لكم)، ومفعول (رَدِفَ) محذوفٌ، تقديره (قولكم) أو (استعجالكم)، فصار معنى الكلام: قل عسى أن يكون عَجِلَ لكم بعضُ الذي تستعجلون، فردِفَ قولَكم واستعجالكم.

الثامن[9]: أنَّ فاعل (رَدِفَ) ضميرٌ يعود على (الوعد) في الآية السابقة[10]، و(لكم) خبر مقدم، و(بعض) مبتدأ مؤخر، فيحسن الوقف على (ردف).

وضُعِّف بأنَّ فيه تفكيكًا للكلام وخروجًا عن الظاهر دون حاجة تدعو لذلك[11].

وبالتأمل في الأقوال الثمانية يبدو واضحًا ما في الأربعة الأخيرة من تكلُّفٍ ينزَّه عنه كلام الله تعالى، وبهذا ينحصر الترجيح في الأقوال الأربعة الأولى.

فأما القول الأول فهو وجيهٌ من جهة المعنى، لكنَّ القول بالتضمين مقصور على السماع عند جمهور النحويين[12]، ومتى أمكن القول بغيره فهو أولى.

والقول الثاني يقويِّه أنَّه اختيار جمهور النحويين، لكن يضعِّفه ما ذكره ابن أبي الربيع من أنَّ في القول بالزيادة خروجًا عن القياس.

857/2، والبحر المحيط 266/8.

1. هو قول ابن درستويه في تصحيح الفصيح وشرحه 512.
2. انظر: العين 23/8، وتهذيب اللغة 97/14، ومجمل اللغة 427/2، والصحاح 1364/4 (ردف).
3. انظر: تهذيب اللغة 1496، واللسان (ردف).
4. هو قول المبرد في الكامل 1000/2، وإليه نسبه الفارسي في التعليقة 270/2.
5. انظر: البحر المحيط 266/8، والدر المصون 640/8.
6. ورد القول بلا نسبة في: غرائب التفسير وعجائب التأويل 857/2، والبحر المحيط 266/8، والدر المصون 639/8.
7. البحر المحيط 266/8.
8. هو قول السهيلي في نتائج الفكر 354.
9. هو قول الكرماني في غرائب التفسير وعجائب التفسير 857/2، وورد بلا نسبة في البحر المحيط 266/8،
10. قوله تعالى: (وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) [النمل 71].
11. انظر: البحر المحيط 266/8، والدر المصون 639/8.
12. انظر: الاقتضاب 269/2، 306-307، وشرح الجمل لابن عصفور 322/1، والتذييل والتكميل 44/6، ومغني اللبيب 192/5، وتعليق الفرائد 184/4. وينظر: الخصائص 308/2- 315.

ويتبقى أمامنا القولان الثالث والرابع، وكلاهما حريٌّ بالقبول، لا سيَّما أنَّه قد ثبت ورود الفعل معدًّى باللام في كلام العرب، غير أنَّ ما ذكره ابن درستويه من التفريق بين (رَدِف) اللازم و(ردَف) المتعدي يحتاج إلى دليل، فغاية ما وقف عليه الباحث أنَّ في الفعل لغة أخرى بفتح الدال، وبها قرأ الأعرج الآية[1]، وأشار ابن جني[2] عند إيراد هذه القراءة أنَّ «الكسر أفصح، وهو أكثر اللغة»، كما أنَّ أغلب كتب المعاجم لم تذكر إلَّا فعلًا واحدًا هو مكسور العين، ولذلك يقول الزبيدي: «و(رَدِفَهُ) كـ(سَمِعَهُ)، وعليه اقتصر الجوهري وغيره»[3].

ويضاف إلى هذا أنَّ القول لا يستقيم مع قول الجمهور بزيادة اللام؛ لأنَّ الفعل في الآية لازمٌ عند ابن درستويه.

وبناء على ما سبق فإن القول الثالث يبدو -والله أعلم- أقرب الأقوال إلى الصواب.

7- قوله تعالى: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ) [الروم 4]:

قال الزجاجي: «وأمَّا قول الفرَّاء في قوله عزَّ وجل: چۆ ۆ و و ۇ ۇچ: المعنى: مِنْ قبلِ كلِّ شيءٍ ومِنْ بعدِ كلِّ شيء، فَضُمَّتا لمَّا حُذِفَ الذي كانتا مضافتين إليه فغلطٌ؛ لأنَّهما إنَّما تُبْنَيانِ في حال التعريف لا في حال التنكير، وإذا قُدِّرَ ما حُذِفَ عنهما من المضافِ إليه منكورًا كانتا نكرتين.

وأمَّا علَّة البصريين في بناء (قبل) و(بعد) فقالوا: إنَّما وجب بناؤهما لأنَّ سبيلهما ألَّا يُفْرَدا من الإضافة؛ لأنَّه لا يُعْقَلُ معناهما إلا كذلك، فلمَّا صارتا غايةً، ودلَّتا مفرَدتين على ما كانتا تدلَّان عليه مضافَتين صارتا غايةً لأنفسهما، فخالفَتا بابهما، فوجب بناؤهما»[4].

حاصل كلام الزجاجي في تخطئة الفراء ينحصر في تقديره الكلام قبل حذف المضاف إليه من (قبل) و(بعد) بـ: قبل كلِّ شيءٍ، وبعد كلِّ شيءٍ، وهذا التقدير يعني أنَّ المحذوف نكرة، وما دام المضاف إليه نكرة فإنَّ (قبل) و(بعد) فيهما نكرة؛ لأنَّ المضاف إلى النكرة نكرة، و(قبل) و(بعد) إنَّما تبنيان في حال التعريف لا التنكير.

وهذا التقدير الذي نقله ابن الأنباري عن الفراء غير موجودٍ في كلامه عن الآية، ولعلَّ ابن الأنباري نقله عنه في موضعٍ آخر لم يقف عليه الباحث، أو أنَّه فهم هذا التقدير من قول الفراء: «القراءة بالرفع بغير تنوين؛ لأنَّهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيءٍ لا محالة»[5].

ومن الواضح أنَّ تعبير الفراء هنا بـ (شيء) كنايةٌ عن كلام محذوف، وليس مراده أنَّ تقدير

1. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه 112 (عن بعضهم)، والعباب (الفاء) 208، والكشاف 151/3.
2. المحتسب 143/2.
3. تاج العروس 225/12 (ردف).
4. مختصر الزاهر 528.
5. معاني القرآن 319/2.

المحذوف (شيء)، ولا يتصور من الفراء أنْ يقع في خطأٍ كهذا.

وحتى لو كان ذكر التقدير الذي نقله عنه ابن الأنباري فإن حَمْلَ ذلك على السهو أو التجوز في العبارة أولى مِنْ تخطئة مَنْ لا يُتَصوَّر منه الخطأ[1].

وأمَّا ما ذكره الزجاجي بعد هذا من أنَّ علَّة بناء (قبلُ) و(بعد) عند البصريين[2] كونهما صارا بعد قطع الإضافة عنهما غاية، ودلَّتا مفردتين على ما كانتا تدلان عليه مضافتين فلا تعارض بينه وبين كلام الفراء، ولا خلاف بينه وبين البصريين في ذلك، فهذا الذي نقله الزجاجي عن البصريين هو عين ما يراه الفراء، بدليل قوله بعد النقل السابق مباشرة: «فلمَّا أدَّتا عن معنى ما أُضيفَتا إليه وسَمُوهما بالرفع وهما مخفوضتان، ليكون الرفع دليلًا على ما سقط ممَّا أضفتَهما إليه، وكذلك ما أشبههما... ترفع إذا جعلتَه غايةً، ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه».

ويبدو أنَّ منشأ اللبس في حكاية الزجاجي لرأي الفراء في هذه المسألة يعود إلى خلطه بين رأي الفراء في علة بناء (قبل) و(بعد)، ورأيه في علَّة بنائهما على الضم، وهذا محلُّ خلاف الفراء مع البصريين:

فالبصريون[3] يرون أنّه بني على الضمِّ لأنَّ الفتح والكسر قد يلحقانهما في حال الإعراب، فعُدِلَ إلى الضم ليُعْلَمَ أنَّها حركة بناء.

والفراء[4] يرى أنَّهما بُنِيا على الضمِّ لأنَّهما لمَّا تضمَّنا معنيين -معناهما في أنفسهما، ومعنى المحذوف بعدهما- قَوِيَا، فأُعْطَيا أثقلَ الحركات.

8- قوله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ) [نوح 4] [5]:

قال الزجاجي: «أما قول الكسائي ومن تابعه أنَّ (مِنْ) في قوله: (يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ) زائدةٌ مؤكِّدة، والمعنى: يغفر لكم ذنوبكم، فليس كذلك؛ لأنَّ (مِنْ) ههنا للتبعيض، وليست بزائدة، وإنما تزاد في غير الواجب، نحو قولك: (ما جاءني من أحد)، و(ما ضربت من أحد)، ولو قلت:

1. وقع هذا السهو في التقدير من ابن يعيش أيضًا في شرح المفصل 87/4.
2. انظر: الكتاب 286/3، والمقتضب 174/3-175، والأصول 333/1، ومعاني القرآن وإعرابه 176/4، وما ينصرف وما لا ينصرف 89، وشرح السيرافي 130/1-131.
3. انظر: معاني القرآن وإعرابه 176/4، وما ينصرف وما لا ينصرف 90، والزاهر 361/2، ومختصر الزاهر 528-529، وشرح السيرافي 131/1-132، وأسرار العربية 31. وقيل: بني على الضم تشبيهًا له بالمنادى المفرد في كون كلٍّ منهما يعرب إذا أضيف أو نُكِّر، ويبنى إذا أفرد معرفةً. انظر: شرح السيرافي 132/1، واللباب في علل البناء والإعراب 83/2، وشرح المفصل لابن يعيش 86/4.
4. عزي التعليل إليه في الزاهر 361/2، ومشكل إعراب القرآن 559/2، وورد القول بلا نسبة في شرح السيرافي 132/1، واللباب في علل البناء والإعراب 83/2، وشرح المفصل لابن يعيش 86/4. وفي كلام الفراء المنقول آنفًا ما قد يشير إلى هذه العلة. وعزي إلى هشام القول بأنهم اختاروا الضم لأنَّهم كرهوا البناء على الفتح لئلا يشبه حاله قبل البناء، وكرهوا البناء على الكسر لئلا يشبه المضاف إلى ياء المتكلم. انظر: الزاهر 361/2، ومشكل إعراب القرآن 559/2.
5. () ووردت أيضًا في سورة الأحقاف الآية 31.

(جاءني مِنْ أحدٍ) و(ضربتُ مِنْ رجلٍ) لم يجز»[1].

اختلف النحويون في زيادة (مِنْ) في الواجب، فذهب سيبويه[2] وجمهور النحويين[3] إلى منعِ ذلك، فلا يقال في مذهبهم: (جاءني مِنْ أحدٍ)، وذهب الكسائي[4] وأبو عبيدة[5]والأخفش[6] وهشام[7]وابن الأنباري[8] والفارسي[9] وابن جني[10] وابن مالك[11] إلى جواز ذلك.

واحتجَّ المجيزون بما ورد[12] من نحو قول الله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ)

وأجاب المانعون عن الآية بأنَّ (مِنْ) ليست زائدةً، ثم اختلفوا في نوعها على أقوال:

أولًا: ما رجَّحه الزجاجي، وهو أنَّها للتبعيض، واختلفوا في تأويل معنى الآية على وجوه:

ا- أن المراد: يغفر لكم بعضَ ذنوبكم التي هي غيرُ تَرْكِ عبادة الله، كأنَّه وعدهم أنْ يغفر لهم ما دون الشرك[13].

2- أنَّ المراد: يغفر لكم ذنوبكم التي أقلعتم عنها واستغفرتم منها[14].

3- أنَّ المراد: يغفر لكم ما بينكم وبين الله تعالى، بخلاف ما بينهم وبين العباد من المظالم[15].

4- أنَّ المراد: يغفر لكم الذنوب التي هي من الكبائر، وأمَّا الصغائر فلا حاجة لغفرانها؛ لأنها في أنفسها مغفورة[16].

وضعَّفه القاضي عبد الجبار[17] بأنَّ الكفار صغائرهم ككبائرهم في أنَّها لا تغفر إلا بالتوبة، وإنما تكون الصغيرة مغفورةً من المؤمنين الموحدين من حيث يزيد ثوابهم على عقابها،

1. مختصر الزاهر 18-19.
2. الكتاب 38/1.
3. انظر: المقتضب 420/4، وإعراب القرآن للنحاس 253/1، وشرح السيرافي 169/1، ومعاني الحروف للرماني 97، والتبصرة 285/1، والأزهية 227، والمفصل 365، والمقدمة الجزولية 124، واللباب في علل البناء والإعراب 355/1، والكافية 51، والتوطئة 243-244، والمقرب 198/1.
4. عزي القول إليه في الزاهر 109/1، والبغداديات 242، والأزهية 228، وشرح التسهيل 139/3، كما عزي إلى الكوفيين في معاني الحروف للرماني 98، والمحرر الوجيز 372/5، وشرح المقدمة الكافية 941/3، ورصف المباني 391، والجنى الداني 318.
5. مجاز القرآن 336/1.
6. معاني القرآن 105/1، 225، 276، 298. وعزي القول إليه في: البغداديات 242، والشعر 225/1، وشرح اللمع لابن برهان 194/1، والمقتصد 842/2.
7. عزي القول إليه في الزاهر 109/1، والأزهية 228، والارتشاف 1723/4.
8. الأضداد 252.
9. البغداديات 241.
10. المحتسب 164/1، والخصائص 106/3.
11. التسهيل 144، وشرحه 138/3.
12. كالآيات التي ستأتي دراستها في المسائل التالية.
13. هذا تأويل الزجاجي في مختصر الزاهر 19، واختاره الفخر الرازي في مفاتيح الغيب 75/19.
14. عزي التأويل إلى ابن شجرة في النكت والعيون 99/6، وتفسير القرطبي 299/18. وعزاه الفخر الرازي في مفاتيح الغيب 74/19 إلى القاضي عبد الجبار. وينظر: النكت في القرآن 659،
15. انظر: الكشاف 395/2، واللباب للعكبري 356/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد 14/4، وتفسير القرطبي 299/18، وتفسير البيضاوي 117/5، والبحر المحيط 414/6.
16. عزاه الفخر الرازي 74/19 -نقلًا عن القاضي عبد الجبار- إلى الأصم.
17. المرجع السابق 74/19.

وأما مَنْ لا ثواب له أصلًا فلا يكون شيء من ذنوبه صغيرا، ولا يكون شيء منها مغفورا.

5- أنَّ المراد: يغفر لكم الذنوب التي أوعدكم العقوبةَ عليها، وأمَّا ما لم يَعِدْكم العقوبة عليه فقد تقدَّم عفوُه لكم عنها[1].

6- أنَّ المراد: يغفر لكم ذنوبكم قبل إيمانكم، لا ما اكتسبتموه بعد إيمانكم[2].

7- أنَّ المراد: يغفر لكم مِنْ ذنوبكم ما لو كُشِفَ عن كُنْهِهِ الغطاءُ لاستكثرتموه[3].

8-أنَّ التبعيض خاصٌّ بذنوب الكافرين دون المؤمنين، وذلك للتفريق بين الخطابين، ولئلا يسوَّى بينهما في المعاد[4].

وردَّه الفخر الرازي[5] بقوله: «وأمَّا قول صاحب الكشاف: (المراد تمييز خطاب المؤمن عن خطاب الكافر بمزيد التشريف) فهو من باب الطامات؛ لأنَّ هذا التبعيض إن حصل فلا حاجة إلى ذكرِ هذا الجواب، وإن لم يحصل كان هذا الجواب فاسدًا».

ثانيًا[6]: أنّ (مِنْ) في الآية بمعنى (عَنْ)، ومعناه التعليل، أي: يغفر لكم مِنْ أجل وقوع الذنب، كما يقال: (اشتكيتُ من دواءٍ شربتُه).

ووصف الزجاجي[7] هذا القول بأنَّه «غلطٌ قبيح، وخطأٌ فاحش؛ لأنَّ الغفران ليس سببه الذنب، إنما يكون سببَ الغفران التوبةُ والإقلاعُ والطاعةُ، ومحالٌ أنْ يكون الذنبُ سببًا للمغفرة»، واستدلَّ لذلك بقوله تعالى قبلها: (أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ)[نوح 3]؛ إذ جعل الله قوله: چ ڳ ڳ ں ڻ جوابَ أمرهم بعبادة الله وتقواه وطاعته، فجَزَمَهُ لذلك، فصار المعنى: إن تفعلوا ذلك يغفرْ لكم، ممَّا يعني أنَّ سبب المغفرة هو عبادة الله وتقواه، لا ذنوبهم.

ثالثًا[8]: أنَّ (مِنْ) للتبيين، فالمراد اختصاص الذنوب من بين سائر الأشياء.

وضُعِّفَ بأنه لا جنس هنا ليبين[9].

رابعًا[10]: أنّ (مِنْ) للبدل، والمعنى: تكون المغفرة بدلًا من الذنوب.

خامسًا[11]: أنَّ (مِنْ) لابتداء الغاية، أي: من ابتداء

1. أجازه الطبري في تفسيره 289/23-290.
2. انظر: التفسير البسيط 247/22، والنكت في القرآن 659، وغرائب التفسير وعجائب التأويل 575/1، والمحرر الوجيز 372/5، وشرح الجمل لابن عصفور 485/1، والبحر المحيط 414/6.
3. هذا تأويل الشلوبين في التوطئة 244.
4. التأويل للزمخشري في الكشاف 395/2. وللسهيلي في نتائج الفكر 333 تأويل قريب منه.
5. مفاتيح الغيب 75/19.
6. هذا قول الفراء في معاني القرآن 187/3.
7. مختصر الزاهر 22.
8. هذا قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 228/5، واختاره القشيري في لطائف الإشارات 635/3.
9. انظر: المحرر الوجيز 372/5، وتفسير القرطبي 299/18، والدر المصون 468/10، ومعترك الأقران 540/3.
10. عزي في غرائب التفسير وعجائب التأويل 575/1 لابن عيسى، وعزي للرماني في الفريد في إعراب القرآن المجيد 14/4. وينظر: التفسير البسيط 417/12، وإملاء ما منَّ به الرحمن 66/2-76، وتفسير القرطبي 299/18.
11. انظر: المحرر الوجيز 372/5، والبحر المحيط 281/10، واختاره الزركشي في البرهان 424/4، وضعَّفه السيوطي في معترك الأقران 540/3.

ذنوبكم.

سادسًا[1]: أنَّ الفعل (يغفر) ضُمِّنَ معنى (يُخرِج) أو (يُخلِّص)، أي: يخرِجكم أو يخلِّصكم مِنْ ذنوبكم.

والذي يبدو -والله أعلم- أنَّ الأولى توجيه الآية على غير معنى زيادة (مِنْ)، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: أنَّ القول بالزيادة يخالف ما تقرَّر عند جمهور النحويين من عدم جواز زيادة (مِنْ) في الواجب.

ثانيًا: أنَّ القول بها ينافي المسموع من كلام العرب؛ إذ لم تأتِ (مِنْ) مزيدةً في كلامهم إلا بعد نفي أو شبهه، ولذلك يقول ابن الحاجب: «من استقرأ كلام العرب أدنى استقراء علم انتفاء صحة (مات مِنْ رجلٍ) و(ضربَ مِنْ رجلٍ) وشبهه»[2].

ثالثًا: أنَّ ما ورد ممَّا يحتمل الزيادة -كالآية وغيرها- يمكن توجيهه على معنىً من معاني (مِنْ)، كما مرَّ من توجيهات المفسرين والنحويين للآية، وما دام بالإمكان حملها على غير الزيادة فلا مسوِّغ للقول بها مع إمكان غيرها.

رابعًا: أنَّ في القول بعدم الزيادة مزيدَ تأدُّبٍ مع القرآن الكريم، ونأيًا عن الوقوع فيما يراه بعض العلماء من مواطن الزلل[3].

وإذا ما استبعدنا القول بالزيادة فإنَّ الأقربَ إلى الصواب -والله أعلم- أن تكون (مِنْ) في الآيتين تبعيضية، ويؤيد ذلك أمورٌ:

الأول: أنَّه قول جمهور النحويين والمفسرين، بخلاف الأقوال الأخرى.

الثاني: أنَّ بعض هذه الأقوال قوبل بالتوهين من بعض المفسرين والنحويين.

الثالث: أنَّ معنى التبعيض يبدو -والله أعلم- أقرب إلى دلالة الآية.

وبالتأمل في تأويلات العلماء لمعنى التبعيض يبدو أنَّ أغلبها يصبُّ في اتجاه واحد هو الأقرب إلى الصواب، وهو أن يكون المراد: أنَّ الله -تبارك وتعالى- يغفر ما سلف من ذنوبهم، ولا شكَّ أنَّ ما سلف بعضٌ من مجموع ذنوبهم، ولا يدخل فيها الذنوب التي تأتي بعد ذلك، ومصداق ذلك قوله الله تعالى: (قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ)[الأنفال 38]، فنصَّ -سبحانه- هنا على أنَّ المغفرة خاصَّة بما سلف من الذنوب؛ ممَّا يعني أنَّ المغفرة لا تشمل ما يستجدُّ منها بعد الإيمان.

1. عزي هذا التأويل إلى زيد بن أسلم في: النكت والعيون 99/6، وتفسير القرطبي 299/18. واختاره الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية 602/3؛ جاعلًا (مِنْ) بهذا المعنى لابتداء الغاية. وينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل 1256/2.

2. الإيضاح في شرح المفصل 136/2.

3. ممَّن لا يرى جواز القول بالزيادة في القرآن الكريم الطبري والفخر الرازي وضياء الدين بن الأثير. انظر: تفسير الطبري 235/2، ومفاتيح الغيب 87/1، والمثل السائر 75/2-76. وينظر: زيادة حروف المعاني في القرآن الكريم بين دوافع المجيزين ومحظورات المانعين.

9- قوله تعالى: (وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ) [محمد 15]:

نقل الزجاجي[1] استدلال الكسائي وهشام بهذه الآية على زيادة (مِنْ) في الواجب، وردَّ احتجاجهم متمسِّكًا برأي الجمهور في منعِ زيادة (مِنْ) في الواجب، ومرجِّحًا أن تكون في الآية للتبعيض.

اختلف النحويون في معنى (مِنْ) في قوله تعالى: (وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ) على قولين:

الأول[2]: أنَّ (مِنْ) زائدةٌ، والمراد: ولهم فيها كلُّ الثمرات.

الثاني[3]: ما رجَّحه الزجاجي، وهو أنَّ (مِنْ) للتبعيض، ولهم في تقدير المبتدأ وجوه[4]:

1-توجيه الزجاجي، وهو أنَّ التقدير: ولهم فيها صنفٌ من كلِّ الثمرات.

2- أنَّ التقدير: ولهم فيها زوجان من كل الثمرات، كأنَّه انتزعه من قوله تعالى: فِيهِمَا مِن كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ)[الرحمن 52].

3- أنَّ التقدير: ولهم فيها المشتهى من كل الثمرات.

4- أنَّ التقدير: ولهم فيها مطعومٌ أو فاكهة من كل الثمرات.

والذي يظهر أنَّ الأقرب للصواب -والله أعلم- أن تكون (مِنْ) تبعيضيَّة لا زائدة، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: أنَّه يوافق قول جمهور النحويين بعدم جواز زيادة (مِنْ) في الواجب.

ثانيًا: أنَّ المعنى في غاية الاستقامة مع هذا التأويل، وذلك أنَّ المراد -والله أعلم- أنَّ المؤمنين موعودون بأن يكون لهم من كلِّ نوعٍ من أجناس الثمار ما يكفيهم ويزيد، لا يفوتهم من ذلك شيء، وليس المراد أنهم يستغرقون الأجناس كلها؛ لأنهم غير محتاجين إلى كلِّ ذلك، ولأنَّ في ذلك ما قد يشعر بوصف ما عند الله تعالى بالتناهي والفناء[5].

ثالثًا: أنَّ لهذا المعنى شواهد أخرى من القرآن الكريم، كقوله تعالى: (لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ) [البقرة 266]، وقوله تعالى: (فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ) [الأعراف 57]، وقوله تعالى: (فِيهِمَا مِن كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ)[الرحمن 52].

1. مختصر الزاهر 19.
2. عزي القول إلى الكسائي وهشام في الزاهر 109/1، والأزهية 228، والتذييل والتكميل 144/11، وشرح أبيات المغني 330/5، وإلى الكسائي وحده في تفسير غريب ما في الصحيحين 315. وبه قال ابن الأنباري في الأضداد 252، والقرطبي في تفسيره 237/16، وأجازه السمين الحلبي في الدر المصون 694/9، وابن عادل في اللباب 444/17. وعزاه الواحدي في البسيط 236/20 إلى الفارسي، ولم يقف عليه الباحث في شيء من كتبه، وكان قال في البغداديات 242 بزيادة (مِنْ) في قوله تعالى: (وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن).
3. ممَّن اختاره العكبري في التبيان 1162/2، وأبو حيان في التذييل والتكميل 147/11، والزركشي في البرهان 425/4.
4. الوجهان الأولان في: التبيان 1162/2، وتفسير البيضاوي 121/5، والبحر المحيط 467/9، والدر المصون 693/9-694، واللباب في علوم الكتاب 444/17، والوجه الثالث تقدير الهمذاني في الفريد 626/5، والرابع تقدير أبي حيان في التذييل والتكميل 147/11.
5. انظر: مختصر الزاهر 19، والبرهان للزركشي 425/4.

10- قولـه تعالـى: (قُـل لِّلْمُؤْمِنِيـنَ يَغُضُّـوا مِـنْ أَبْصَارِهِـمْ)[النـور 30]:

أشـار الزجاجـي[1] إلـى احتجـاج الكسـائي وهشـام بهـذه الآيـة علـى جـواز زيـادة (مِـنْ) فـي الواجـب، وردَّه متمسِّـكًا بقـول الجمهـور، وذاهبًـا إلـى أنَّ كونَ (مِـنْ) فـي هـذه الآيـة للتبعيـض غيـر فاسـد.

وقـد اختلـف النحويـين فـي معنـى (مِـنْ) فـي هـذه الآيـة علـى أقـوال:

الأول[2]: أنَّهـا زائـدة، والتقديـر: قـل للمؤمنيـن يغضُّـوا أبصارهـم.

الثانـي[3]: مـا اختـاره الزجاجـي، وهـو أنَّهـا للتبعيـض .

الثالث[4]: أنَّها لبيان الجنس.

الرابع[5]: أنها لابتداء الغاية.

ويظهـر -والله أعلـم- أنَّ القـول بزيـادة (مِـنْ) فـي الآيـة مسـتبعدٌ لسـببين:

1. أنَّـه يخالـف مـا اسـتقرَّ عنـد جمهـور النحويين مـن منـعِ زيـادة (مِـنْ) فـي الواجـب.
2. أنَّ القـول بالزيـادة لا يسـتقيم مـع إمـكان توجيـه الآيـة علـى معنـىً مـن معانـي (مِـنْ)، كمـا مـرَّ، ومـا دام بالإمـكان حملهـا علـى غيـر الزيـادة فـلا مسـوِّغ للقـول بهـا مـع إمـكان غيرهـا.

وبالتأمـل فـي المعانـي التـي ذكرهـا النحويـون يبـدو القـول بـأنَّ (مِـن) لابتـداء الغايـة مـن أضعـف الأقـوال؛ لأنَّ الغايـة غيـر ظاهـرة فيـه، كمـا أنَّـه لـم يقـل بـه -فيمـا وقـف عليـه الباحـث- سـوى ابـن عطيـة، وقـد أورده علـى سـبيل الاحتمـال، دون أن يبيِّـن وجهـه، ثـم اسـتبعده، ورجَّـح أن تكـون للتبعيـض.

وكذلـك القـول بأنهـا للتبييـن يبـدو أيضًـا ضعيفًـا؛ لمـا ذكـره أبـو حيـان[6] مـن أنَّـه لـم يتقـدم فـي الآيـة مبهـمٌ لكـي تكـون بيانًـا لـه.

وإذا اسـتبعدنا الوجهيـن السـابقين تعيَّـن أن تكـون

1. مختصر الزاهر 19.
2. هـذا قـول مقاتـل فـي تفسـيره 195/3، وعـزاه المـاوردي فـي النكـت والعيـون 89/4 إلـى السـدي، وعـزاه الواحـدي فـي البسـيط 197/16 إلـى سـفيان بـن عيينـة، كمـا عـزاه السـيوطي فـي الـدر المنثـور 17/11 إلـى سـعيد بـن جبيـر، وعـزي إلـى الكسـائي وهشـام فـي الزاهـر: 109/1، والأزهيـة 228، والتذييـل والتكميـل 144/11، وشـرح أبيـات المغنـي 330/5، وعـزي إلـى الكسـائي وحـده فـي تفسـير غريـب مـا فـي الصحيحيـن 315. وبـه قـال ابـن الانبـاري فـي الأضـداد 253، والسـمرقندي فـي بحـر العلـوم 436/2، والثعلبـي فـي الكشـف والبيـان 160/3، والقرطبـي فـي تفسـيره 222/12. وذكـر الأنبـاري فـي الإنصـاف 376/1 أنَّ الأخفـش احتـجَّ بهـذه الآيـة لرأيـه فـي زيـادة (مِـنْ) فـي الواجـب، وليـس فـي موضـع الآيـة فـي معانـي القـرآن احتجـاج بهـذه الآيـة، بـل فـي مواضـع أخـرى.
3. عـزا المـاوردي فـي النكـت والعيـون 89/4 هـذا التفسـير إلـى ابـن شـجرة، وعـزاه الفخـر الـرازي فـي مفاتيـح الغيـب 360/23 إلـى الأكثريـن، وبـه قـال الهـروي فـي الغريبيـن 1377/4، والكرمانـي فـي غرائـب التفسـير وعجائـب التأويـل 795/2، وأبـو هـلال العسـكري في الوجـوه والنظائـر 440، والزمخشـري فـي الكشـاف 70/3، وابـن عطيـة فـي المحـرر الوجيـز 177/4، والأنبـاري فـي أسـرار العربيـة 260، والعكبـري فـي التبيـان 986/2، وأبـو حيـان فـي التذييـل والتكميـل 147/11، والزركشـي فـي البرهـان 425/4.
4. هـذا قـول النحـاس فـي إعـراب القـرآن 92/3، وعـزاه فـي معانـي القـرآن 520/4 إلـى قتـادة، وإليـه عـزي فـي النكـت والعيـون 89/4، وبـه قـال مكـي فـي مشـكل إعـراب القـرآن 511، نافيًـا أن تكـون للتبعيـض، وأجـازه ابـن عطيـة فـي المحـرر الوجيـز 177/4.
5. أجـازه ابـن عطيـة فـي المحـرر الوجيـز 177/4، وإليـه عـزي فـي الـدر المصـون 397/8.
6. البحر المحيط 32/8.

(مِنْ) في الآية للتبعيض، كما رجَّح الزجاجي.

ولهم في توجيه معنى التبعيض تأويلان:

الأول[1]: أنَّ المراد غضُّ البصر عمَّا حرَّم الله، دون ما أبيح لهم النظر إليه.

ويؤيد ذلك ما رواه الطبري[2] عن ابن عباس -t- في تفسير الآية أنَّه قال: «يغضُّوا أبصارهم عمَّا يكره الله».

الثاني[3]: أنَّ المراد غضُّ البصر عن الأشياء التي يمكنهم غضُّها عنه، لا عمَّا لا يمكنهم ذلك من النظر غير المقصود الذي يقع لأول وهلة دون تعمُّد.

ويشهد لذلك ما رواه الطبري[4] في تفسير الآية عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أنَّه قال في تفسيرها: «يغضُّ من بصره أن ينظر إلى ما لا يحلُّ له، إذا رأى ما لا يحلُّ له غَضَّ من بصره، لا ينظر إليه، ولا يستطيع أحدٌ أن يغضَّ بصره كلَّه».

والتأويل الثاني داخلٌ في الأول، كما هو ظاهر؛ لأنَّ النظرة الأولى التي تقع من غير تعمُّدٍ هي ممَّا أباحه الله، بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لا تُتْبِعِ النظرةَ النظرةَ، فإنَّما لك الأولى، وليست لك الثانية»[5]، غير أنَّ التأويل الثاني يبدو أقرب والله أعلم؛ لأنَّ صَرْفَ معنى الآية إلى القول بغضِّ البصر عمَّا حرَّم الله يؤدي إلى أنْ يدخل في عموم النظر المباحِ -بالإضافة إلى ما وقع النظر عليه دون تعمُّدٍ- ما يحلُّ للمرء النظر إليه من المحارم، وهو معنى غير مقصود، وأمَّا إذا صُرِفَ معناها إلى القول بغضِّ البصر عن الأشياء التي يمكنهم غضُّها عنه انحصر النظر المباح فيما لا يمكنهم غضُّ البصر عنه من النظر الذي يقع لأول وهلة دون قصد، ويؤيد ذلك قول الله -جلَّ شأنه- بعدها مباشرة: چڈ ڈ ژچ، وفيه هذا ما قد يفهم منه أنَّ غضَّ البصر مدعاةٌ إلى حفظ الفروج، وهذه العلة غير واردة في النظر إلى المحارم.

11- قوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا)[الفتح 29]:

أشار الزجاجي[6] إلى احتجاج الكسائي بالآية على أنَّ (مِنْ) زائدةٌ للتوكيد، وليست للتبعيض؛ لأنَّ المعنى: وعدهم الله كلَّهم مغفرةً وأجرًا عظيما، ثم ردَّ احتجاجه متمسِّكًا برأي الجمهور

1. انظر: تفسير الطبري 255/17، والغريبين 1377/4، والوجوه والنظائر لأبي هلال 440، وغرائب التفسير وعجائب التأويل 795/2، والكشاف 70/3، وأسرار العربية 261، ومفاتيح الغيب 360/23، والتذييل والتكميل 147/11.
2. تفسير الطبري 255/17.
3. هذا توجيه الزجاجي في مختصر الزاهر 19-20. وينظر: والمحرر الوجيز 177/4، والبحر المحيط 32/8، والبرهان للزركشي 425/4.
4. تفسير الطبري 255/17.
5. رواه أحمد في مسنده 464/2، وأبو داود في سننه 481/3، وابن حبان في صحيحه 381/12، وحسَّنه الألباني في صحيح الجامع الصغير 2/ 1316-1317.
6. مختصر الزاهر 20-21.

فـي عـدم جـواز زيـادة (مِـنْ) فـي الواجـب.

اختلـف النحويـون فـي معنـى (مِـنْ) فـي الآيـة السـابقة علـى ثلاثـة أقـوال:

الأول[1]: أنَّهـا زائـدة للتوكيـد، والتقديـر: وعدهـم الله كلَّهـم مغفـرة وأجـرًا عظيمـا.

وهـذا التأويـل تأويـلُ معنًـى لا صناعـة، ولـم يقـف الباحـث علـى تأويـلٍ غيـره، والأظهـر أن يكـون تأويلهـا علـى معنـى الزيـادة: وعـد الله الذيـن آمنـوا وعملـوا الصالحـات إياهـم مغفـرة وأجـرًا عظيمـا.

الثانـي[2]: أنَّهـا لبيـان الجنـس، والمـراد: وعـد الله الذيـن آمنـوا وعملـوا الصالحـات مـن أصحـاب النبـي e.

الثالـث: مـا رجَّحـه الزجاجـي، وهـو أنَّهـا للتبعيض، وقـد اختلفـوا فـي توجيـه معنـى التبعيـض علـى أقـوال:

1-أنَّ المـراد: مـن الشـطء الـذي أخرجـه الـزرع، وهـم الداخلـون فـي ديـن محمـد إلـى يـوم القيامـة بعـد الجماعـة الذيـن وصفهـم الله بقولـه: چ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ چ، والضميـر فـي قولـه تعالـى: چ ﮈ چ عائـدٌ علـى معنـى (الشـطء) لا لفظـه[3].

وقـد استحسـن هـذا التأويـل السـمينُ الحلبـي[4] وابـنُ عـادل[5].

2-أنَّ المـراد: وَعَـدَ الله الذيـن أقامـوا منهـم علـى الإيمـان والعمـل الصالـح مغفـرةً وأجـرًا عظيمـا[6].

وضعَّفـه النحـاس[7] بأنَّـه يقتضـي تأويـل معنـى (آمنـوا) بــ (ثبتـوا)، وهـو معنـى مجـازيٌّ لا ينبغـي الحمـل عليـه مـا دام بالإمـكان حملـه علـى معنـاه الحقيقـي.

كمـا ردَّه بعـض النحوييـن[8] دفعًـا لمـا تمسَّـك بـه الروافـض مـن اتخـاذ هـذا التأويـل مدخـلًا للطعـن فـي صحابـة النبـي e.

3- توجيـه الزجاجـي[9]، وهـو أنَّ المـراد: وَعَـدَ الله الذيـن آمنـوا مِـنْ أصحـاب النبـي e دون مَـنْ آمـن وعمـل صالحًـا مـن سـائر الأمـم؛ لأنَّـه ليـس كلُّ مَـنْ آمـن وعمـل صالحًـا مـن سـائر الأمـم مستحِقًّا

1. عـزي القـول إلـى الكسـائي وهشـام فـي الزاهـر 109/1، والأزهيـة 229، والتذييـل والتكميـل 141/11، وبـه قـال ابـن الأنبـاري فـي الأضـداد 252، وأجـازه القرطبـي فـي تفسـيره 296/16.
2. عـزاه ابـن السـراج فـي الأصـول 410/1-411 إلـى المبـرد، ومآلهـا عنـده راجـعٌ إلـى معنـى ابتـداء الغايـة، ونسـبه الهمذانـي فـي الفريـد 659/5 إلـى الجمهـور، وأجـازه الزجـاج فـي معانـي القـرآن وإعرابـه 29/5-30، واختـاره النحـاس فـي إعـراب القـرآن 206/4، والسـمرقندي فـي بحـر العلـوم 259/3، والزمخشـري فـي الكشـاف 469/3، وابـن عطيـة فـي المحـرر الوجيـز 143/5، والعكبـري فـي التبيـان 1169/2، والفخـر الـرازي فـي مفاتيـح الغيـب 94/28، والقرطبـي فـي تفسـيره 296/16، والبيضـاوي فـي تفسـيره 132/5، وابـن هشـام فـي مغنـي اللبيـب 143/4، والسـمين الحلبـي فـي الـدر المصـون 724/9. وبـه قـال أبـو حيـان فـي البحـر المحيـط 503/9، وقـال بأنهـا للتبعيـض فـي التذييـل والتكميـل 147/11.
3. هذا تأويل الطبري في تفسيره 333/21-334.
4. الدر المصون 724/9.
5. اللباب 511/17.
6. أجـازه الزجـاج فـي معانـي القـرآن وإعرابـه 30/5، والهمذانـي فـي إعـراب القـرآن المجيـد 659/5،
7. إعراب القرآن 206/4.
8. نقـل ابـن هشـام فـي مغنـي اللبيـب 143/4 عـن ابـن الأنبـاري فـي كتابـه (المصاحـف) أنَّ بعـض الزنادقـة قـد تمسَّـك بهـذه الآيـة فـي الطعـن علـى بعـض الصحابـة عليهـم رضـوان الله. وينظـر: تفسـير القرطبـي 295/16-299، وحاشـية الشـهاب الخفاجـي 70/8.
9. مختصر الزاهر 20-21.

هذه المنزلة الرفيعة المتمثِّلة في المغفرة والأجر والعظيم، بل قد يكونون مستحقِّين بعض هذا الفضل، وفُضِّلَ صحابة رسول الله -e- عليهم بالزيادة عليهم بالأجر العظيم.

وعند التأمل في الأقوال السابقة يبدو ما ذهب إليه الكسائي من زيادة (مِنْ) ضعيفًا، لسببين:

الأول: أنَّ معنى الزيادة يقتضي أن يكون دخول (مِنْ) كخروجها، وهذا المفهوم غير متحقِّقٍ في هذه الآية؛ لأنَّ الله -تعالى- قال قبل ذلك: (مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ) إلى قوله -جلَّ شأنه-: (يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ) ولو قال متَّصِلًا بهذا: وَعَدَ الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات مغفرة وأجرًا عظيما، ولم يأتِ بـ (مِنْ) والضمير المتَّصِل بها لما عاد على المذكورين ضميرٌ، ولانقطع الكلام عنهم[1].

الثاني: أنَّ الذي دفع الكسائي إلى القول بالزيادة -كما نقل عنه الزجاجي[2]- موافقته معنى وَعْدِ جميع الصحابة بالمغفرة والأجر العظيم، بخلاف التبعيض الذي لا يراه متَّسِقًا مع هذا المعنى، وهذه الحجَّة مندفعةٌ، سواء قلنا بأنَّ (مِنْ) لبيان الجنس، كما يرى جمهور النحويين، أم قلنا بأنَّها للتبعيض على التأويلين اللذين ذكرهما الطبري والزجاجي.

وإذا اندفع القول بالزيادة تبَّقى عندنا القول بالتبعيض أو بيان الجنس، والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ الأقرب أن تكون لبيان الجنس، لا للتبعيض كما يرى الزجاجي، وذلك لسببين:

الأول: أنَّه قولُ جمهور النحويين.

الثاني: أنَّ المعنى عليه متوجِّهٌ دون إشكال، ودون حاجة للتأويل، كما في معنى التبعيض: فالمعنى الذي ذكره الطبري يحتاج فيه إلى تأويل (الشطء) بمعناه لا لفظه؛ حتى يتَّسِق مع ضمير الجمع في (منهم).

والمعنى الذي أجازه الزجاج يحتاج إلى تأويل (آمنوا) بـ (ثبتوا)، كما ذكر النحاس، كما أنَّه يعارِضُ ما وُعِدَ به جملة أصحاب النبي e من المغفرة والأجر العظيم

وأمَّا المعنى الذي ذهب إليه الزجاجي فإنه يعني تبعيض الذين آمنوا وعملوا الصالحات -وهم أصحاب النبي e- مِنْ جنسِ مَنْ عملوا الصالحات من سائر الأمم، وسياق الآية يقتصر على أمَّة محمدٍ، وليس لصالحي الأمم الأخرى فيها ذكرٌ.

12- قوله تعالى:(وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ) [آل عمران 104]:

أورد الزجاجي احتجاج الكسائي بهذه الآية على زيادة (مِنْ)، وردَّه، مرجِّحًا أن تكون للتبعيض، والمعنى: أنَّ الله -جل شأنه- يأمر المؤمنين

1. المرجع السابق 20-21.
2. المرجع السابق 20.

بـأنْ «يكـون منهـم مَـنْ يدعـو إلـى الخيـر ويأمـر بالمعـروف، فيكـون ذلـك كافيًـا عـن الجماعـة؛ لأنَّ مـن الفـروض مـا هـو علـى الكفايـة، فـإذا قـام بـه بعضهـم كان جازئًـا عـن الجماعـة»[1].

اختلـف النحويـون فـي معنـى (مِـنْ) فـي الآيـة السـابقة علـى ثلاثـة أقـوال:

الأول[2]: أنَّهـا زائـدة، والمعنـى: ولتكونـوا كلُّكـم أمَّـةً يدعـون إلـى الخيـر ويأمـرون بالمعـروف وينهـون عـن النكـر.

الثانـي[3]: أنَّهـا لبيـان الجنـس، والمـراد أيضًـا: لتكونـوا كلُّكـم أمَّـة يدعـون إلـى الخيـر ويأمـرون بالمعـروف وينهـون عـن المنكـر.

الثالـث[4]: مـا ذهـب إليـه الزجاجـي مـن أنَّهـا للتبعيـض، والمـراد أنَّ المأموريـن بالأمـر بالمعـروف والنهـي عـن المنكـر هـم فئـة خاصَّـة مـن أمَّـة محمـد -e- يصلحـون للقيـام بهـذه المهمَّـة؛ لأنَّ الدعـاء إلـى الخيـر والأمـر بالمعـروف والنهـي عـن المنكـر لا يصلـح إلَّا لمـن يميِّـز المعـروف مـن المنكـر، ويعـرف كيـف يرتِّـب الأمـر فـي إقامتـه، فـإنَّ الجاهـل ربَّمـا أمـر بالمنكـر ونهـى عـن المعـروف، وربَّمـا عَـرَفَ الحكـم فـي مذهبـه وجَهِلَـهُ فـي مذهـب غيـره فنهـاه عـن غيـر منكـر، وربَّمـا يغلِّـظُ فـي مواضـع اللِّيـن ويليـن فـي مواضـع الغِلْظـة، وينكـر علـى مَـنْ لا يزيـده إنـكاره إلا تماديـا[5].

ومنشـأ هـذا الخـلاف فـي معنـى (مِـنْ) قائـمٌ علـى الخـلاف فـي حكـم الأمـر بالمعـروف والنهـي عـن المنكـر[6]، وهـل هـو فـرضُ عيـنٍ علـى كل مسـلم، أم فـرضُ كفايـة إذا قـام بـه مـن يكفـي سـقط الإثـم عـن الباقيـن؟ فمـن ذهـب إلـى أنَّـه فـرضُ عيـنٍ علـى الأمـة كافـة جعـل (مِـنْ) فـي الآيـة زائـدةً أو بيانيـة، ومَـنْ ذهـب إلـى أنَّـه فـرض كفايـة جعـل (مِـنْ) فـي الآيـة تبعيضيـة، ولهـذا احتـجَّ الزجـاج لتقويـة قولـه بكـون (مِـنْ) لبيـان الجنـس بقـول الله تعالـى: چ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹچ[آل عمـران 110]؛ إذ يقـول: «والدليـل علـى أنَّهـم أُمِـروا كلُّهـم بالأمـر بالمعـروف والنهـي عـن المنكـر قولـه جـلَّ وعـلا:...»[7]، ثـمَّ سـاق الآيـة.

1. مختصر الزاهر 22.
2. عـزي القـول إلـى الكسـائي وهشـام فـي: الزاهـر 109/1، والأزهيـة 229، وإلـى الكسـائي وحـده فـي تفسـير غريـب مـا فـي الصحيحيـن 315، وبـه قـال ابـن الأنبـاري فـي الأضـداد 252، والثعلبـي فـي الكشـف والبيـان 121/9، والبغـوي فـي معالـم التنزيـل 84/2.
3. هـذا قـول الزجـاج فـي معانـي القـرآن وإعرابـه 452/1، والنحـاس فـي معانـي القـرآن 456/1، والواحـدي فـي البسـيط 480/5.
4. هـذا قـول مقاتـل فـي تفسـيره 293/1، والطبـري فـي تفسـيره 660/5-662، وعـزاه إلـى الضحـاك، وعـزاه ابـن أبـي حاتـم فـي تفسـيره 726/3 إلـى مقاتـل بـن حيَّـان، وبـه قـال ابـن قتيبـة فـي تأويـل مشـكل القـرآن 249، والراغـب الأصفهانـي فـي المفـردات فـي غريـب القـرآن 23، والزمخشـري فـي الكشـاف 207/1، والقرطبـي فـي تفسـيره 165/4، وأبـو حيـان فـي البحـر المحيـط 289/3، والبيضـاوي فـي تفسـيره 31/2، وأجـازه الزجـاج فـي معانـي القـرآن وإعرابـه 452/1.
5. انظر: الكشاف 208/1، والبحر المحيط 289/3.
6. انظـر الخـلاف فـي المسـألة فـي: الأحـكام السـلطانية 349، وأحـكام القـرآن لابـن العربـي 383/1، وأحـكام القـرآن للجصـاص 315/2، وتفسـير القرطبـي 165/4.
7. معاني القرآن وإعرابه 452/1.

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ القول بأنَّ (مِنْ) في الآية تبعيضيَّة -كما رجَّحَ الزجاجي- هو أقرب الأقوال إلى الصواب، وذلك لسببين:

1-أنَّه قول جمهور المفسرين والنحويين.

2-أنَّ القول به يصرف معنى الآية إلى القول الراجح عند جمهور العلماء من كونِ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية لا فرض عين، وأمَّا القول بالزيادة -وكذلك لقول ببيان الجنس- فيصرفها إلى القول بأنَّه فرضُ عين، وهو معنى مرجوح[1].

ويزيد في ضعفِ القول بالزيادة مخالفته رأي الجمهور في منع زيادة (مِنْ) في الواجب.

13- قوله تعالى: (عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا) [الإنسان 18]:

نقل الزجاجي كلام ابن الأنباري[2] الذي خطَّأ فيه ما قاله بعض المفسرين من أنَّ المراد بقوله تعالى: چوُچ: (سلْ ربَّك سبيلًا إلى هذه العين) بأنَّها لو كانت كذلك لقُطِعَت اللام عن السين في الخط، وبأنَّها لو كانت كذلك لبقي الفعل (تُسَمَّى) غير واقع على منصوب.

ولم يرتض الزجاجي اعتراض ابن الأنباري بعدم الفصل بين اللام والسين، فيما أيَّده في اعتراضه بخلوِّ الفعل (تسمَّى) من المفعول قائلًا: «فلعمري إنَّه كما ذكر، والوجه ما ذهبت إليه الجماعة: أنَّ (سلسبيلا) اسم للعين»[3].

اختلف النحويون في إعراب قول الله تعالى: چوُچ على ثلاثة أقوال:

أولًا[4]: ما ذهب إليه الزجاجي من أنَّها اسمٌ للعين.

واعترضه بعض النحويين[5] بأنَّه لو كان كذلك لكان ممنوعًا من الصرف، للعلمية والعجمة، أو للعلمية والتأنيث.

وأمَّا القائلون بالاسمية فلهم في تأويل صرفه أقوال:

1. أنَّه صُرِفَ لأنه رأس آية[6].
2. أنَّه صُرِف ليوافق رؤوس الآيات المنوَّنة؛ لأنَّ ذلك أخفُّ على اللسان وأسهلُ على القارئ[7].

1. انظر ما في الهامش (4) ص 37.
2. الزاهر 208/2.
3. مختصر الزاهر 477.
4. أشار الفراء في معاني القرآن 3/ 217 إلى هذا القول بصيغة (ذكروا) دون أن يسمي قائله، وكذلك عزاه الأخفش في معاني القرآن 561/2 والطبري في تفسيره 562/23 لبعضهم دون أن يسميه، كما ورد بلا عزو في: إعراب القرآن للنحاس 102/5، والمفردات في غريب القرآن 237، وعزي إلى عكرمة في النكت والعيون 171/6، والتفسير البسيط 47/23. وبه قيل في العين 345/7، وهو قول ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن 503، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه 261/5، والفارابي في ديوان الأدب 94/2، والجوهري في الصحاح 1724/5 (سبل)، والكرماني في غرائب التفسير وعجائب التأويل 1289/2، ومكي في مشكل إعراب القرآن 785/2. وأجازه ابن الحاجب في أماليه 265/1.
5. انظر: إعراب القرآن للنحاس 102/5، والمحرر الوجيز 413/5، والبحر المحيط 365/10. وأما الفراء في معاني القرآن 217/3 فاستبعد كونه اسمًا؛ لإجماع القراء على عدم صرفه وإن كان عنده جائزًا في العربية.
6. انظر: معاني القرآن للأخفش 561/2، ومعاني القرآن وإعرابه 261/5، ومفاتيح الغيب 752/30، وتفسير القرطبي 143/19، والفريد في إعراب القرآن المجيد 298/6.
7. هذا قول ابن الأنباري في الزاهر 207/2. وينظر: التفسير البسيط 48/23، وغرائب التفسير وعجائب التأويل 1289/2،

وردَّه الزجاجي من جهتين[1]:

الأولى: أنَّ النحويين متفقون على أنَّ ما لا ينصرف ثقيل، فلذلك مُنِعَ من التنوين؛ لأنَّ التنوين يزيده ثِقَلًا؛ لأنَّه زيادةٌ فيه ليست من بنائه، فكيف تكون زيادة حرفٍ في الكلمة أخفَّ على اللسان؟!

الثانية: أنَّه ليس يجب تغيير الإعراب وما يوجبه القياس لتتَّفق رؤوس الآيات، ولو كان ذلك جائزًا لجاز خَفْضُ ما يستحقُّ الرفعَ، ورَفْعُ ما يستحقُّ النصبَ طلبًا لاتفاق رؤوس الآيات، وهذا في كلام الآدميين مدفوعٌ، فكيف بكتاب الله؟!

3- أنَّه اسم أعجميٌّ نكرة، فحقُّه الصرف[2].

4- أنَّ من العرب من يجيز صَرْفَ الممنوع من الصرف[3].

ثانيًا[4]: أنَّه صفةٌ للعين، ولهذا صُرِفَ، و(تُسَمَّى) بمعنى (توصف)[5]، كما يقال: (زيدٌ يسمَّى الشجاع)، بمعنى: يوصف به، وعُبِّرَ بـ (يُسَمَّى) للتنبيه على شهرته بهذا الوصف[6].

ثالثًا[7]: أنَّ قوله تعالى: چۇچ مركَّبٌ من الفعل (سَلْ) و(سبيلًا)، أي: سَلْ سبيلًا إلى هذه العين.

واعترضه ابن الأنباري[8] من جهتين:

1. أنه لو كان كذلك لقُطِعتِ اللام من السين، ولم توصل بها.
2. أنه لو كان كذلك لبقي الفعل (تُسَمَّى) غير واقعٍ على منصوب، وسبيله أنْ يصحبه المنصوب، ولا يجوز أنْ يقع على (سَلْ)؛ إذ لا يقع فعلٌ على فعل.

وردَّ الزجاجي[9] الاعتراض الأول بأنَّ في خطِّ

وأمالي ابن الحاجب 266/1، والبحر المحيط 365/10.

1. مختصر الزاهر 479-480.
2. انظر: مشكل إعراب القرآن 785/2، والفريد في إعراب القرآن المجيد 298/6، وأمالي ابن الحاجب 265/1-266، والدر المصون 612/10.
3. انظر: معاني القرآن للفراء 217/3، ومختصر الزاهر 480. وفيه عزا الزجاجي إلى الكسائي وغيره حكاية تجويز صرف غير المنصرف في سعة الكلام في بعض لغات العرب. ومذهب جمهور النحويين أنَّه لا يجوز صرف غير المنصرف إلا في ضرورة الشعر. انظر: الكتاب 26/1، والمقتضب 354/3، والكامل 332/1، والأصول 437/3، وسر صناعة الإعراب 546/2، وشرح المقدمة الكافية 260/1.
4. أشار إليه الفراء في معاني القرآن 217/3 بصيغة (ذكروا) وظهر كالمائل له، وكذلك نسبه الأخفش في معانيه 561/2 إلى بعضهم دون أن يسميه، وعزا عبد الرزاق في تفسيره 338/2 تفسير الكلمة بمعنى السلاسة وسهولة التصريف إلى قتادة، كما عزا ابن الأنباري في الزاهر 207/2 هذا المعنى إلى ابن عباس، وجعله الثعلبي في الكشف والبيان 246/29 والبغوي في معالم التنزيل 297/8 مذهب الجمهور، واختاره الطبري في تفسيره 564/23، والنحاس في إعراب القرآن 102/5، والزمخشري في الكشاف 170/4، والهمذاني في الفريد في إعراب القرآن المجيد 298/6، وأبو حيان في البحر المحيط 365/10، وأجازه ابن الحاجب في أماليه 265/1.
5. () انظر: معاني القرآن للأخفش 561/2، وتفسير الطبري 564/23، والكشف والبيان 246/29،
6. () انظر: أمالي ابن الحاجب 1/
7. () عزي القول إلى علي بن أبي طالب في: النكت والعيون 171/6، والكشاف 170/4، وتفسير القرطبي 143/19، والبحر المحيط 365/10. وعزي إلى ابن المبارك في غرائب التفسير وعجائب التأويل 1289/2. وورد بلا نسبة في: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة 4، والزاهر 208/2، وبحر العلوم 432/3، والمفردات في غريب القرآن 237، والكشاف 170/4، والمحرر الوجيز 413/5.
8. () الزاهر 208/2.
9. () مختصر الزاهر 478. وبه ردَّ أيضًا الكرماني في غرائب التفسير وعجائب التأويل 1289/2.

المصحف أشياء مفصولةً كان سبيلها الاتصال، وأشياء موصولةً كان سبيلها الانفصال، وزياداتٍ في الخطِّ، وأشياء محذوفة، ومِنْ ذلك قوله تعالى: (فمَالِ الَّذِينَ)[المعارج 36]، بفصلِ لام الجر عن (الذين)، وقوله تعالى: (فَقَالَ الضُّعَفَاءُ)[إبراهيم 21] بزيادة واوٍ قبل الألف، وقوله تعالى: (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ) [الذاريات 47] بيائين، إلى غير ذلك ممَّا خالف فيه رَسْمُ المصحف القياس[1].

وأمَّا الاعتراض الثاني فأجيب عنه بوجوهٍ:

الأول[2]: أن تكون (عينًا) خبرًا لـ (كان) في قوله تعالى قبلها: (وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلاً)[الإنسان 17]، وجملة (تسمَّى) نعتٌ للعين، و(زنجبيلًا) مفعول (تسمَّى) على التقديم والتأخير، فيكون التقدير: ويسقون فيها كأسًا كان مزاجها عينًا فيها تسمَّى زنجبيلًا، سَلْ سبيلًا إليها[3].

ووصف الزجاجي[4] هذا الوجه بأنَّه فاسدٌ عند جميع النحويين؛ لأنَّه فصل فيه بين اسم (كان) وخبرها بمعمول الخبر[5].

الثاني[6]: أنَّ يكون قوله تعالى: چ وُچ تمام الكلام الأول، وحُذِفَ مفعول (تسمَّى) للعلم به، أي: توصف بمثل الزنجبيل؛ لتقدُّم ذكره، ويكون (سَلْ سبيلًا) استئنافًا.

الثالث[7]: أن يجعل (سَلْ سبيلًا) اسمًا للعين على الحكاية، كـ (تأبَّطَ شرًّا).

ولا يخفى ما في هذه التأويلات من تعسُّفٍ ينزَّه عنه كتاب الله تعالى، والقول برمَّته يبدو بعيدًا والله أعلم، ولذلك قوبِل باستنكار عددٍ من العلماء[8]، بل إنَّ أبا حيان أوجب طَرْحَه من كتب التفسير، وتعجَّبَ من اشتغال الزمخشري بتوجيهه.

وبهذا ينحصر الترجيح بين القولين الأول والثاني، وكلاهما من الوجاهة بمكان، إلا أنَّ القول الذي رجَّحه الزجاجي بأنَّ (السلسبيل) اسمٌ لا صفة يبدو -والله أعلم- أقربَ إلى الصواب،

1. قال ابن هشام في مغني اللبيب 358/3: «فكم في خطِّ المصحف من أشياء خارجةٍ عن القياس». وينظر: عمدة الكتاب 187، والكتاب لابن درستويه 5، ومفاتيح الغيب 18/25، والدر المصون 184/4،
2. عزا الزجاجي في مختصر الزاهر 478 هذا التأويل إلى بعض النحويين دون أن يسميَّهم، وكذلك ورد بلا عزو في بحر العلوم 432/3. انظر: مختصر الزاهر 478-479.
3. هذا على قول من يرى أنَّ (زنجبيلًا) اسم للعين، وقد عزي إلى مجاهد في النكت والعيون 17/6، وإلى قتادة في البحر المحيط 364/10، وورد بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء 217/3، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة 503، وتفسير الطبري 561/23، ومعالم التنزيل 296/8.
4. مختصر الزاهر 478-479.
5. انظر: الكتاب 70/1، والمقتضب 99/4، والأصول 86/1، والإيضاح العضدي 143/1-144، والخصائص 393/2، واللباب في علل البناء والإعراب 155/1، وشرح الجمل لابن عصفور 393/1، وشرح الكافية الشافية 404/1.
6. التأويل في: غرائب التفسير وعجائب التأويل 1289/2، وأمالي ابن الحاجب 266/1، وضعَّفه الأخير.
7. التأويل في: غرائب التفسير وعجائب التأويل 1289/2، والكشاف 170/4، وأمالي ابن الحاجب 266/1، ومفاتيح الغيب 752/30.
8. منهم ابن قتيبة وابن الأنباري والزجاجي والزمخشري وابن عطية وأبو حيان والسمين الحلبي. انظر مواضع الإحالة على القول.

وذلك للأسباب الآتية:

1. اقتصار بعض معاجم اللغة عليه، كالعين وديوان الأدب والصحاح.
2. أنَّ ثعلبًا[1] نقل عن ابن الأعرابي قوله: إنه لم يسمع بهذه اللفظة إلا في القرآن.
3. 3- تمثيل سيبويه[2] بها على أنها اسم لا صفة.
4. موافقته لظاهر الآية، دون الحاجة إلى تأويل (يسمَّى) بمعنى الوصف.

المبحث الثاني: منهج الزجاجي في الترجيح

الزجاجي من أتباع المدرسة البصرية، بل إنه من التلاميذ المخلصين الذين آمنوا بنحوها، وتلقوه بالقبول والإذعان، وكان من نتيجة ذلك أن قلَّت ترجيحاته واعتراضاته في كتبه التي يتناول فيها النحو البصري، كالجمل واللامات، على العكس من ذلك عندما يتعرض للنحو الكوفي، ولهذا ظهرت شخصيَّته الناقدة بشكل لافت للنظر في مختصر الزاهر؛ إذ تصدَّى فيه لآراء ابن الأنباري وما ينقله عن أعلام هذه المدرسة الكوفية – كالكسائي والفراء - بالنقد والتقويم، وظهر في غالب تلك الترجيحات منحازًا لمدرسته البصرية ومنافحًا عن آراء علمائها.

وهذا الانحياز منه للمدرسة البصرية نابعٌ عن قناعة، وليس مجرَّد تعصُّبٍ أعمى، بدليل أنَّه في أحد مواضع الخلاف فضَّل رأي الفراء على آراء الخليل ويونس.

وقد تنوَّعت طرق الترجيح عند الزجاجي:

- فنراه مرَّة يجزم بتخطئة الرأي الآخر، كقوله: «وأمَّا قول الفرَّاء في قوله عزَّ وجل: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ) [الروم 4]: المعنى: مِنْ قبلِ كلِّ شيءٍ ومِنْ بعدِ كلِّ شيء، فَضُمَّتا لمَّا حُذِفَ الذي كانتا مضافتين إليه فغلطٌ...».
- ونراه في مواضع أخرى أقلَّ حدة في رفضه، كأنْ يكتفي بذكر علَّة تخطئته، كقوله: «وأهل التفسير يقولون: معناه: دنا لكم، وليس بمقيسٍ»، وكقوله في ردِّ قَوْلِ من يرى أنَّ (عَبُد) في قراءة حمزة بضمِّ العين في قوله تعالى: (وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) [المائدة 60] من باب المبالغة: «غير معروف في كلام العرب في (فَعْلٍ) -بإسكان العين- أنْ تُضَمَّ للمبالغة».
- كما نراه في مواضع أخرى يرجِّح الرأي بذكرِ عِلَّةٍ تدعو إلى تفضيله، ولا ترقى

1. مجالس ثعلب 219/2، وفي الموضع تحريف قلب دلالة العبارة. وينظر النقل عنه في: تهذيب اللغة 159/13، والتفسير البسيط 47/23، والمحرر الوجيز 413/5، والبحر المحيط 357/10، واللسان (سلس).
2. الكتاب 303/4.

لأن تكون علَّة لردِّ القول الآخر، كقوله: «والوجه الأول أمَسُّ بالعربية، وأنفذُ في طرقها».

- وفي مواضع أخرى يكتفي بترجيح رأي أو أكثر، دون أن يورد علَّة ترجيحه، أو يبدو منه رفض للآراء الأخرى، كقوله: «وأجودُ هذه الأقاويل قول سيبويه والقول الأخير من قول الفراء».
- وأحيانًا لا يخفي إعجابه بالرأي المخالف لعلَّة ما، لكنَّه يرجِّح غيره عليه لعلَّة أولى عنده، كقوله: «وهذا جيِّدٌ في المعنى، إلا أنَّه ضعيفٌ في العربية».
- وتارةً يكتفي بإيراد الرأي، ثم يتبعه الرأي الآخر، دون أن يبدو منه تقويةٌ لهذا أو تضعيفٌ لذاك، اللهم إلَّا أنه ينسب الرأي الآخر إلى (أهل النظر)، ممَّا يُفْهَمُ منه أنه يميل إلى ذلك الرأي، ومن أمثلة ذلك قوله: «لأنَّ بعضَ العلماء يذهب إلى ... وأكثرُ أهلِ النظر يذهبُ إلى...».
- وهذا التفاوت في درجات الترجيح يكشف لنا عن شخصيَّة الزجاجي النحوية، وما تتميَّز به من قدرة على التأمل والموازنة بين الأقوال، والنقد الموضوعي البعيد عن التعصب.

خاتمة

توصَّل الباحث إلى عددٍ من النتائج، من أهمها:

1. عناية الزجاجي الخاصَّة بالشواهد القرآنية، وقد تبيَّن ذلك من خلال اهتمامه بدراسة التوجيهات الإعرابية للقراءات القرآنية، وتقويمها.
2. تأثر الزجاجي بالمدرسة البصرية، وقد ظهر ذلك في غالب ترجيحاته التي تابع فيها البصريين.
3. بالرغم ممَّا يظهر من تأثره بالمدرسة البصرية لم يمنعه ذلك من ترجيح رأي غيرهم إذا تبيَّن له أنَّه الحق، وهذا دليل موضوعيَّته وإنصافه.
4. تفاوتت ترجيحات الزجاجي بين مستويات عدَّة تجاه الرأي المخالف تبدأ بجزم بالتخطئة، وتنتهي بكونه خلاف اختيار أكثر أهل النظر.
5. تنوَّع معتمد الزجاجي في ترجيحه للتوجيهات الإعرابية، فتارة يرجِّح مراعاة لاتساق التوجيه مع معنى الآية وسياقها، وتارةً لموافقته لكلام العرب، وتارة لموافقته لقواعد النحو وأصوله.
6. انحصرت أغلب ردود الزجاجي وتضعيفه لآراء الكوفيين في كتاب مختصر الزاهر، وذلك لاعتماد ابن الأنباري صاحب الزاهر

على النحو الكوفي في غالب الكتاب.

7. ناقش الزجاجي أقوال المفسرين في مواضع عدة؛ نظرًا للصلة الوثيقة بين الإعراب ودلالة الآيات وسياقاتها.

والحمد لله أولًا وآخرا.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب المطبوعة

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (1417هـ). تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله e والصحابة والتابعين، تحقيق: أسعد محمد الطيِّب. ط 1، مكة المكرمة، الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن الأثير. (1420ه). البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين وصالح حسين العايد. ط. 1، مكة المكرّمة: معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى.

ابن الأثير، ضياء الدين. (د. ت). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدَّمه وعلَّق عليه: دكتور أحمد الحوفي ودكتور بدوي طبانة. د. ط، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الأنباري، أبو البركات. (1400ه). البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه. د. ط، مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر. (1425ه). الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله. ط. 1، دمشق: دار سعد الدين.

ابن الحاجب، عثمان. (1418ه). شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد. ط. 1، مكة المكرمة، الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1431ه). الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر. ط. 1، القاهرة: مكتبة الآداب.

ابن الخشاب. (1392ه). المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر. دمشق: دار الحكمة.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك. (1432هـ). الغرة في شرح اللمع من أول باب (إنَّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)، مع دراسة لفكره النحوي. دراسة وتحقيق: فريد عبد العزيز الزامل السليم. ط. 1، الرياض: دار التدمرية.

ابن السراج، محمد بن سهل. (1405هـ). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط. 1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن الشجري، هبة الله بن علي. (1413هـ). أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي. ط. 1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن العربي، محمد بن عبد الله. (د.ت). أحكام القرآن، راجع أصوله، وخرَّج أحاديثه، وعلَّق عليها: محمد عبد القادر عطا. د. ط، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

ابن المثنى، معمر. (1988م). مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلَّق عليه: محمد فؤاد سزكين. د. ط، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن النحاس، بهاء الدين الحلبي. (1426ه). التعليقة لابن النحاس (شرح المقرب)، دراسة وتحقيق: خيري عبد الراضي عبد اللطيف. ط. 1، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (1977م). شرح المقدمة المحسبة. تحقيق: خالد عبد الكريم، ط. 1، الكويت.

ابن برهان العكبري، عبد الواحد بن علي. (1404ه). شرح اللمع. حققه: فائز فارس. ط. 1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث العربي.

ابن بلبان، علي. (1414هـ). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. حققه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرناؤوط. ط.2، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1416ه). مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع وترتيب: عبد

الرحمن بن محمد بن قاسم. د. ط، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن جني، عثمان. (1408ه). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. ط. 3، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

ابن جني، عثمان. (1414ه). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. د. ط، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن جني، عثمان. (1409ه). كتاب العروض، تحقيق وتقديم: د. أحمد فوزي الهيب. ط. 2، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع.

ابن جني، عثمان. (1405هـ). اللمع في العربية. تحقيق: حاتم المؤمن. ط. 2، بيروت، لبنان: عالم الكتب.

ابن جني، عثمان. (1430ه). التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق: أ.د حسن محمود هنداوي. ط. 1، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت.

ابن جني، عثمان. (1413ه). سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي. ط. 2، دمشق: دار القلم.

ابن خالويه. الحسين بن أحمد. (د.ت). مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. د. ط، القاهرة: مكتبة المتنبي.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1985م). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. د. ط، بيروت، لبنان: دار مكتبة الهلال.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1420ه). الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي. ط. 1، بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

ابن خلكان، أحمد بن محمد. (1414ه). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: إحسان عباس. د. ط، بيروت: دار صادر.

ابن درستويه. (1419ه). تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمصان عبد التواب، وزارة الأوقاف. مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. (1921م). الكتاب، شرحه وأضاف إليه الملحوظات والفهارس: الأب لويس شيخو اليسوعي. د. ط، بيروت: يطلب من إدارة مطبعة الآباء اليسوعيين.

ابن دريد، محمد بن الحسن. جمهرة اللغة، حققه: رمزي منير بعلبكي. ط. 1، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد. (1418ه). حجة القراءات، محقق الكتاب ومعلق حواشيه سعيد الأفغاني. ط. 5، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن سيده. (1424هـ). المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: عبد الفتاح السيد سليم وفيصل الحفيان. ط. 1، القاهرة: معهد المخطوطات العربية.

ابن شقير، أحمد بن الحسن. (1408ه). المحلى (وجوه النصب). تحقيق: فائز فارس. ط. 1، مؤسسة الرسالة ودار الأمل.

ابن عادل، عمر بن علي. (د. ت). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي أحمد معوَّض بمشاركة آخرَين. د. ط، د. ن.

ابن عصفور. (د. ت). شرح جمل الزجاجي، (الشرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح. د. ط.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1392هـ). المقرب، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري. ط. 1، د. ن.

ابن عطية، محمد عبد الحق. (1422ه). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط. 1، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أحمد بن فارس. (1404ه). مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط. 1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن قتيبة. (1393ه). تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر. ط. 2، القاهرة: مكتبة دار التراث.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (1398هـ). تفسير غريب القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر. ط. 1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن مالك. (1387ه). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات. د. ط، القاهرة: دار الكتاب العربي.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1410ه). شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. ط. 1، هجر للطباعة والتوزيع والنشر والإعلان.

ابن مالك، محمد بن مالك. (1402ه). شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم هريدي. ط. 1، مكة المكرمة: منشورات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن مجاهد. (1972م). السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف. ط. 3، مصر: دار المعارف.

ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي. (د. ت). الفصول الخمسون، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي. د. ط، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1410ه). لسان العرب. ط. 1، بيروت: دار صادر.

ابن يعيش. (د. ت). شرح المفصل، صُحح وعلق عليه حواشي بمعرفة مشيخة الأزهر المعمر. د. ط، طبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية.

أبو البقاء العكبري. (1976م). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي. د. ط، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

أبو الفتح بن جني. (1381ه). التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري. حققه وقدم له: أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، راجعه: مصطفى جواد. ط. 1، بغداد: مطبعة العاني.

أبو حيان الأندلسي. (1418ه). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب. د. ط، مكتبة الخانجي.

أبو حيان الأندلسي. (1431-1432هـ). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي. من ط. 1، دمشق: منشورات دار القلم، ومنشورات دار كنوز أشبيليا.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (1412هـ). البحر المحيط في التفسير. د. ط، طبعة جديدة بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو شامة الدمشقي، عبد الرحمن بن إبراهيم. (د.ت). إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي، تحقيق: وتقديم وضبط إبراهيم عطوة عوض. د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو علي الفارسي. (1419ه). التكملة، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان. ط. 2، بيروت، لبنان: عالم الكتب.

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. (1411ه). معاني القرآن، تحقيق: ة هدى محمود قراعة. ط. 1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأخفش، سعيد بن مسعدة. (1390ه). القوافي. عني بتحقيقه: عزة حسن. د. ط، سوريا: وزارة الثقافة والساحة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم.

الأزهري، حمد بن أحمد. (1384-1396ه). تهذيب اللغة، تحقيق ومراجعة: عدد من العلماء. د. ط، الدار المصرية للتأليف والنشر.

الأزهري، محمد بن أحمد. (1414ه). معاني القراءات، تحقيق ودراسة: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي. ط. 1، دار المعارف.

الأشبيلي، عبيد الله بن أحمد. (1407ه). البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عياد الثبيتي. ط. 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الإشبيلي، عبيد الله بن أبي جعفر. (1405هـ). الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق ودراسة: علي بن سلطان الحكمي. ط. 1، د. ن.

الأُشْمُوني، علي بن محمد. (د. ت). شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مطبوع بهامش حاشية الصبان عليه. د.ط، بيروت: دار الفكر.

الأعجم، زياد. (1403ه). شعر زياد الأعجم، جمع

وتحقيق ودراسة: يوسف حسن بكَّار. ط. 1، دار المسيرة.

الألباني، محمد ناصر الدين. (1408هـ). صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، أشرف: على طبعه زهير الشاويش. ط. 3، بيروت، دمشق: المكتب الإسلامي.

فخر الدين الرازي. (1401ه). تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ (التفسير الكبير) و(مفاتيح الغيب). د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الأنباري، محمد بن القاسم. الزاهر في معاني كلمات الناس. تحقيق: حاتم صالح الضامن، اعتنى به: عز الدين البدوي النجار. د. ط، مؤسسة الرسالة.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1405ه). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي. ط. 3، الأردن، الزرقاء: مكتبة المنار.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (د.ت). أسرار العربية، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار. د. ط، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. (1380ه). ط. 4، مطبعة السعادة.

الأنباري، محمد بن القاسم. (1407ه). الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. صيدا، بيروت: المكتبة العصرية.

الأنصاري، ابن هشام. (1421هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب. ط. 1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة.

الأنصاري، أبو زيد. (1401هـ). النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد. ط. 1، بيروت، لبنان: دار الشروق.

أوس بن حجر. (1400ه). ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

البطليوسي، عبد الله بن محمد. (1996م). الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، بتحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد. د. ط، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر. (1409ه). الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، دراسة وتحقيق: محمد عثمان الخشت. د. ط، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1398ه). شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. ط. 1، دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث.

البغوي، الحسين بن مسعود. (1409هـ). تفسير البغوي (معالم التنزيل)، حققه وخرَّج أحاديثه: محمد بن عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش. ط. 1، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

البيضاوي، عبد الله بن عمر. (د. ت). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي. د. ط، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي.

ثعلب، أحمد بن يحيى. (د. ت). مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون. د. ط، مصر: دار المعارف.

الثعلبي. (1422ه). الكشف والبيان، تحقيق: علي عاشور. ط. 1، بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الجرجاني، عبد القاهر. (1982م). المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان. د. ط، وزارةالثقافةوالإعلامالعراقية،دارالرشيدللنشر.

الجزولي، عيسى بن عبد العزيز. (1408ه). المقدمة الجزولية في النحو. تحقيق وشرح: شعبان عبد الوهاب محمد. ط. 1، القاهرة: مطبعة أم القرى.

الجصاص، أحمد بن علي. (1412هـ). أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي. د. ط، بيروت،

لبنان: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي.
الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1404ه). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط. 3، بيروت: دار العلم للملايين.
الحاجب، عثمان. (1409هـ). أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمَّار. عمَّان، الأردن، بيروت، لبنان: دار الجيل.
الحمصي، يس. (د. ت). حاشية الشيخ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي على حاشية الشهاب أحمد بن الجمال الفاكهي. طبعة حجرية قديمة من جزأين دون بيانات طبع.
الحميدي، أبو عبد الله، محمد بن أبي نصر. (1415ه). تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، دراسة وتحقيق: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز. ط. 1، القاهرة: منشورات مكتبة السنة.
الخضري، محمد بن مصطفى. (1424ه). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي. ط. 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
الخطيب، عبد اللطيف. (1422ه). معجم القراءات. ط. 1، دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر.
الخفاجي، أحمد بن محمد. (د. ت). حاشية الشهاب، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي. د. ط، بيروت: دار صادر.
الخوارزمي، القاسم بن الحسين. (1990م). شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. ط. 1، دار الغرب الإسلامي.
الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر. (1415هـ). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط. 1.
الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. (1381هـ). المفردات في غريب القرآن. تحقيق وضبط: محمد سيِّد كيلان. ط. أخيرة، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. الطبعة الأخيرة.
الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن. (1414هـ). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن بن محمد الحفظي. ط. 1، الرياض: طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن. (1417هـ). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: يحيى بشير مصري. ط. 1، بيروت: طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
الرماني، علي بن عيسى. (1401ه). معاني الحروف، حققه وخرَّج شواهده وعلَّق عليه وقدَّم له وترجم للرماني وأرَّخ لعصره: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط. 2، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.
الزبيدي، محمد مرتضى. (1422هـ). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين. الكويت: طبعة وزارة الإرشاد والأنباء.
الزجاج، إبراهيم بن السري. (1391هـ). ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة. د. ط، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
الزجاج، إبراهيم بن السري. (1408ه). معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. ط. 1، بيروت: عالم الكتب.
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1980م). أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك. د. ط، الجمهورية العراقية: دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام.
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1403ه). مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط. 2، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1405ه). اللامات، تحقيق: مازن المبارك. ط. 2، دمشق: دار الفكر.
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1406هـ). اشتقاق أسماء الله، تحقيق: عبد الحسين المبارك. ط. 2، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (د. ت). مختصر الزاهر، تحقيق: تامر أمين حسنين. د. ط، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1406ه). حروف المعاني، حققه وقدَّم له: على توفيق الحمد. ط. 2، بيروت: مؤسسة الرسالة، وإربد: دار الأمل.

الزركشي، محمد بن عبد الله. (1404هـ). البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط 3، القاهرة: مكتبة دار التراث.

الزمخشري، محمود بن عمر. (د. ت). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ويليه الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لأحمد بن حجر العسقلاني. د. ط، بيروت، لبنان: دار المعرفة.

الزمخشري، محمود بن عمر. (1420ه). المفصل في صنعة الإعراب. قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب. ط. 1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (1430ه). سنن أبي داود. حققه وضبط نصَّه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي وشادي محسن الشيَّاب. د. ط، دمشق: دار الرسالة العالمية.

السمرقندي، نصر بن محمد. (1413ه) تفسير السمرقندي المسمَّى (بحر العلوم)، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوَّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وزكريا عبد المجيد النوتي. ط. -1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (1411ه). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط. ط. 1، دمشق: دار القلم.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. (1404ه). نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا. ط. 2، دار الاعتصام.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1402هـ). كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. ط. 3، بيروت: عالم الكتب.

السيرافي، أبو سعيد. (1429ه). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرين. ط. 2، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1418ه). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين. ط. 1، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي. د. ط، دار الفكر.

السيوطي، جلال الدين. (1424ه). الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، عبد السند حسن يمامة. ط. 1، مركز هجر.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1428ه). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عدد من الباحثين بمركز إحياء التراث الإسلامي، وعدد من أساتذة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى. ط. 1، مكة المكرّمة: منشورات جامعة أم القرى.

الشلوبين، أبو علي. (1401ه). التوطئة، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوَّع. ط. 2، القاهرة: دار الكتب المصرية.

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. (1387ه). الملل والنحل، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز محمد الوكيل. د. ط، القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.

الشيباني، أحمد بن حنبل. (1417هـ). مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. ط. 1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الصغَّاني، الحسن بن محمد. (1981م). العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الفاء)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين. د. ط، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر.

الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. (1410ه). تفسير القرآن، تحقيق: مصطفى مسلم محمد. د. ط،

الريـاض: مكتبـة الرشـد للنشـر والتوزيـع.
الطبـري، محمـد بـن جريـر. (1422هـ). تفسير الطبـري، جامـع البيـان عـن تأويـل القـرآن، تحقيـق: عبـد الله بـن عبـد المحسـن التركـي، بالتعـاون مـع مركـز البحـوث والدراسـات العربيـة الإسـلامية بـدار هجـر. ط. 1، هجـر للطباعـة والنشـر والتوزيـع والإعـلان.
الظاهـري، ابـن حـزم. (د. ت). الفصـل فـي الملـل والأهـواء والنحـل، وبهامشـه الملـل والنحـل للشهرسـتاني. د. ط، مكتبـة السـلام العالميـة.
العجلـي، الفضـل بـن قدامـة. (1427ه). ديـوان أبـي النجـم العجلـي، الفضـل بـن قدامـة. جمعـه وشـرحه وحققـه: محمـد أديـب عبـد الواحـد جمـران. د. ط، دمشـق: مطبوعـات مجمـع اللغـة العربيـة.
العسـكري، أبـو هـلال. (1428هـ). الوجـوه والنظائـر، حققـه وعلَّـق عليـه: محمـد عثمـان. ط. 1، القاهـرة: مكتبـة الثقافـة الدينيـة.
العكبـري، عبـد الله بـن الحسـين. (1416ه). اللبـاب فـي علل البنـاء والإعـراب، تحقيـق: غـازي مختـار طليمـات وعبـد الإلـه نبهـان. ط. 1، مطبوعـات مركـز جمعـة الماجـد للثقافـة والتـراث العربـي، نشـر دار الفكـر المعاصـر ببيـروت ودار الفكـر بدمشـق.
العكبـري، عبـد الله بـن الحسـين. (د. ت). إمـلاء مـا منَّ بـه الرحمـن مـن وجـوه الإعـراب والقـراءات فـي جميـع القـرآن. د. طـ، بيـروت، لبنـان: دار الكتـب العلميـة.
الفارابـي، إسـحاق بـن إبراهيـم. (1974م). ديـوان الأدب، تحقيـق: أحمـد مختـار عمـر، مراجعـة: إبراهيـم أنيـس. ط. 1، القاهـرة: مجمـع اللغـة العربيـة.
الفارسـي. أبـو علـي. (1389ه). الإيضـاح العضـدي، تحقيـق: حسـن الشـاذلي فرهـود. ط. 1، مصـر: مطبعـة دار التأليـف.
الفارسـي، أبـو علـي. (1408ه). الشـعر، أو شـرح الأبيـات المشـكلة، تحقيـق وشـرح: محمـود محمـد الطناحـي. ط. 1، القاهـرة: مكتبـة الخانجـي.
الفارسـي، أبـو علـي. (1424ه). المسـائل الشـيرازيات، حققـه: حسـن بـن محمـود هنـداوي. ط. 1، كنـوز إشـبيليا للنشـر والتوزيـع.
الفارسـي، أبـو علـي. (د. ت). المسـائل المشـكلة المعروفـة بالبغداديـات، تحقيـق ودراسـة: صـلاح الديـن عبـد الله السـنكاوي. د. ط، الجمهوريـة العراقيـة: وزارة الأوقـاف والشـؤون الدينيـة، إحيـاء التـراث الإسـلامي، مطبعـة العانـي.
الفارسـي، أبـو علـي، الحسـن بـن أحمـد بـن عبـد الغفـار. (1416هـ). التعليقـة علـى كتـاب سـيبويه، تحقيـق وتعليـق: عـوض بـن حمـد القـوزي. ط. 1، مطابـع الحسـني.
الفارسـي، أبـو علـي، الحسـن بـن عبـد الغفـار. (1404هـ). الحجـة للقـراء السـبعة أئمـة الأمصـار بالحجـاز والعـراق والشـام. حققـه: بـدر الديـن القهوجـي وبشـير حويجانـي. ط. 1، بيـروت: دار المأمـون للتـراث.
الفاكهـي، عبـد الله بـن أحمـد. (1429هـ). مجيـب النـدا فـي شـرح قطـر النـدى، دراسـة وتحقيـق: مؤمـن عمـر محمـد البداريـن. ط. 1، الـدار العثمانيـة للنشـر.
الفـراء، يحيـى بـن زيـاد. (1403ه). معانـي القـرآن، تحقيـق: محمـد علـي النجـار وأحمـد يوسـف نجاتـي. ط. 3، بيـروت: عالـم الكتـب.
الفراهيـدي، الخليـل بـن أحمـد. (1980-1984م). العيـن، تحقيـق: مهـدي المخزومـي وإبراهيـم السـامرائي. د. ط، منشـورات وزارة الثقافـة والإعـلام، الجمهوريـة العراقيـة، مطبعـة دار الرشـيد للنشـر.
القرطبـي، محمـد بـن أحمـد. (1427ه). الجامـع لأحـكام القـرآن والمبيـن لمـا تضمنـه مـن السـنة وآي الفرقـان، تحقيـق: عبـد الله بـن عبـد المحسـن التركـي وآخريـن. ط. 1، بيـروت: مؤسسـة الرسـالة.
القـزاز القيروانـي. (1982م). مـا يجـوز للشـاعر فـي الضـرورة. حققـه وقدَّم لـه وصنـع فهارسـه: رمضـان عبـد التـواب وصـلاح الديـن الهـادي. د. ط، دار العروبـة بالكويـت بإشـراف دار الفصحـى بالقاهـرة.
القشـيري، عبـد الكريـم بـن هـوازن. (2000م). لطائـف الإشـارات، قـدَّم لـه وحققـه وعلَّـق عليـه: إبراهيـم بسـيوني. ط. 3، الهيئـة المصريـة العامـة للكتـاب.
القيسـي، أبـو محمـد، مكـي بـن أبـي طالـب. (1424هـ). مشـكل إعـراب القـرآن، تحقيـق: حاتـم صالـح

الضامن. ط. 1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع.

القيسي، مكي بن أبي طالب. (1429ه). الهداية إلى بلوغ النهاية، تحقيق: مجموعة من الدارسين. د. ط، مطبوعات جامعة الشارقة.

الكرماني، محمود بن حمزة. (د. ت). غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق: شمران بن سركال يونس العجلي. د. ط، بيروت: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن.

المالقي، أحمد بن عبد النور. (1423ه). رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط. ط. 3، دمشق: دار القلم.

الماوردي، علي بن محمد. (د. ت). النكت والعيون، تفسير الماوردي، راجعه وعلَّق عليه: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم. د. ط، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، مؤسسة الكتب الثقافية.

الماوردي، علي بن محمد. (1427هـ). الأحكام السلطانية، تحقيق أحمد جاد. د. ط، القاهرة: دار الحديث.

المبرد، محمد بن يزيد. (1399هـ). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. ط. 2، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

المبرد، محمد بن يزيد. الكامل، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: محمد أحمد الدالي. ط. 2، بيروت: مؤسسة الرسالة.

المجاشعي، أبو الحسن، علي بن فضَّال النحوي. (2007م). النكت في القرآن، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل. د. ط، دار البدر للنشر والتوزيع.

المرادي، الحسن بن أم قاسم (1422ه). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط. 1، القاهرة: دار الفكر العربي.

المرادي، الحسن بن أم قاسم. (1413ه). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط. 1، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.

المرزوقي، أحمد بن محمد. (1411ه). شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون. ط. 1، بيروت: دار الجيل.

مقاتل بن سليمان. (1423ه). تفسير مقاتل بن سليمان، دراسة وتحقيق: د. عبد الله محمود شحاتة. ط. 1، بيروت، لبنان: مؤسسة التاريخ العربي.

المنتجب الهمذاني. (1427ه). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد. حقق نصوصه وعلَّق عليه: محمد نظام الدين الفتيح. ط. 1، المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (1428ه). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: مجموعة من الباحثين. القاهرة: دار السلام.

النحاس، أحمد بن محمد. (1425ه). عمدة الكتَّاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي. ط. 1، الناشر دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر.

النحاس، أحمد بن محمد. (1405ه). إعراب القرآن. تحقيق: زهير غازي زاهد. ط. 2، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

النحاس، أحمد بن محمد. (1408ه). معاني القرآن الكريم، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني. ط. 1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي.

الهروي، أحمد بن محمد. (1419ه). الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: فتحي حجازي. ط. 1، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

الهروي، علي بن محمد. (1413ه). الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي. ط. 2، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الواحدي، علي بن أحمد. (1430هـ). التفسير البسيط، تحقيق مجموعة من الباحثين، أشرف على طباعته وإخراجه: د. عبد العزيز بن سطام آل سعود و أ.د.

تركـي بـن سـهو العتيبـي. د. ط، الريـاض: جامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود الإسـلامية، عمـادة البحـث العلمـي، سلسـلة الرسـائل الجامعيـة.

ثانيًا: الدوريات:

الراجحـي، فاطمـة راشـد. (1999م). مسـائل فـي النحـو والقـراءات وموقـف الزجاجـي منهـا فـي كتابـه الأمالـي. مجلـة كليـة الآداب، جامعـة المنصـورة. 24 (1)، ينايـر.

الراعـوش، عمـاد طـه أحمـد. (2010م). زيـادة حـروف المعانـي فـي القـرآن الكريـم بيـن دوافـع المجيزيـن ومحظـورات المانعيـن. مجلـة تبيـان للدراسـات القرآنيـة، جامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود الإسـلامية، الجمعيـة العلميـة السـعودية للقـرآن الكريـم وعلومـه. العـدد 7.

رشـاد، علـي أنفـال. (2014). التوجيـه النحـوي للشـاهد القرآنـي فـي كتـاب اللامـات للزجاجـي. مجلـة مركـز دراسـات الكوفـة، جامعـة الكوفـة، مركـز دراسـات الكوفـة، 9(32) آذار.

المحيميـد، عبـد الرحمـن بـن صالـح. (2007م). أبـو القاسـم الزجاجـي وأثـره فـي الـدراس القرآنـي. مجلـة العلـوم الشـرعية، جامعـة القصيـم، 10 (3) مـارس.

Bibliography

First: printed books

Ibn Abi Hatim, A. (1417 AH). Tafsīr Al-Qur'ān Al-'Aẓīm Musnadan 'an Rasūlil Lāh –salla Allah 'alayhi wa sallam- wa Al-Ṣaḥābah wa Al-Tābi'īn, Investigation: As'ad Muhammad al-Tayyib (1st ed, in Arabic). Makkah Al-Mukarramah, Riyadh: Prepared by the Center for Studies and Research at Nizar Al-Baz Library, Nizar Mustafa Al-Baz Library.

Ibn Al-Atheer. (1420 AH). Al-Badi' fi 'Ilm Al-Arabiyyah, investigation and study by: Fathi Ahmed Ali Al-Din and. Saleh Hussein Al-Ayed (1st ed, in Arabic). Makkah Al-Mukarramah: Institute of Scientific Research at Umm Al-Qura University.

Ibn al-Atheer, D. (n. d.). Al-Muthul Al-Sāir fī Adab Al-Kātib (in Arabic). Presented and commented on by: Ahmed Al-Hofi and. Badawi Tabana. N. E., Nahdet Misr for printing, publishing and distribution.

Ibn al-Anbari, A. (1400 AH). Al-Bayan fi Gharib Al-Irab Al-Qur'an (in Arabic). Investigated by: Taha Abdel Hamid Taha. N. E., Egypt: The General Egyptian Book Organization

Ibn Al-Hajeb, O. (1425 AH). Al-Eedooh fi Sharh al-Mofassal (1st ed., in Arabic). Investigated by: Ibrahim Muhammad Abdullah. Damascus: Dar Saad Al-Din.

Ibn-AL-Hajib, O. (1409 AH). Amaali Ibn Al-Hajeb (in Arabic). Study and Investigation: Fakhr Salih Suleiman Qadara, Dar Ammar. Amman, Jordan, Beirut, Lebanon: Dar Al-Jeel.

Ibn al-Hajib, O. (1418 AH). Sharḥ Al-Muqaddimah Al-Kāfiyah fī 'Ilm Al-I'rāb (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Jamal Abdel-Ati Mukhaimer Ahmed. Makkah Al-Mukarramah, Riyadh: Nizar Mustafa Al-Baz Library.

Ibn al-Hajib, Othman Ibn Omar. (1431 AH). Al-Kāfiyyah fī 'Ilm Al-I'rāb (1st ed., in Arabic) studied and investigated by: Saleh Abdel Azim Al-Shaer. Cairo: Maktabah Al-Ādāb.

Ibn al-Khashab. (1392 AH). Al-Murtajal fī Sharḥ Al-Jamal (in Arabic). Investigation: Ali Haider. Damascus: Dār Al-Ḥikmah.

Ibn al-Dahan, S. (1432 AH). Al-Ghurra fī Sharḥ Al-Luma' from the first chapter of (Inna and her sisters) to the last chapter (Al-'Atf), with a study of his grammatical thought (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Farid bin Abdulaziz Al-Zamil Al-Saleem. Riyadh: Al-Tadmuriya House.

Ibn al-Siraj, Muhammad bin Sahl. (1405 AH). Al-Uṣūl fi Al-Naḥw (1st ed., in Arabic) Investigation: Abdul-Hussein Al-Fatli. Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Al-Sikeet. (1403 AH). Islaaḥ Al-Mantiq (4th ed., in Arabic). Investigation: Ahmed Muhammad Shakir, and Abd al-Salam Haroun. Cairo: House of Knowledge.

Ibn al-Shajari, Hebat Allah bin Ali. (1413 AH). Amali Ibn Al-Shajari (1st ed., in Arabic). Investigation and study: Mahmoud Muhammad Al-Tanahi. Cairo: Al-Khanji Library.

Ibn al-Arabi, M. (n. d.). Aḥkām Al-Qur'ān, reviewed its origins (in Arabic). Extracted its hadiths, and commented

on them: Muhammad Abdul Qadir Atta. N. E., Beirut, Lebanon: Publications of Muhammad Ali Beydoun, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Ibn Al-Muthanna, M. (1988 AD). Majāz Al-Qur'ān (1st ed., in Arabic). Compared to its origins and commented on it: Muhammad Fuad Sezgin. Cairo: Al-Khanji Library.

Ibn al-Nahhas, B. (1426 AH). Al-Ta'līqah li Ibn al-Nahhas (Sharh al-Muqrab) (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Khairy Abdel-Radi Abdel-Latif. Dar Al-Zaman Library for Publishing and Distribution.

Ibn Umm Qasim, A. (1422 AH). Tawdīḥ Al-Maqāṣid wa Al-Masālik bi Sharh Alfiyyah Ibn Mālik (1st ed., in Arabic). Explanation and investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman. Cairo: Arab Thought House.

Ibn Babshadh, Taher bin Ahmed. (1977 AD). Sharh Al-Muqaddimah Al-Muhsabah (1st ed., in Arabic). Investigation: Khaled Abdel Karim, Kuwait.

Ibn Barhan al-Akbari, A. (1404 AH). Sharh Al-Luma' (1st ed., in Arabic). Edited by: Fayez Fares. Kuwait: The National Council for Arab Culture, Arts and Heritage.

Ibn Balban, A. (1414 AH). Sahih Ibn Hibban arranged by Ibn Balban (2nd ed., in Arabic). Investigated and extracted his hadiths and commented on it: Shuaib Arnaout. Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Taymiyyah, A. (1416 AH). Majmuu Fataawa Shaykh Al-Islam Ahmad Ibn Taimiyyah (1st ed., in Arabic). Collection and arrangement: Abd al-Rahman bin Muhammad bin Qasim Al-Asimi Al-Najdi Al-Hanbali. Medina: King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an.

Ibn Jinni, A. (1406-1408 AH). Al-Khasaais (3rd ed., in Arabic). investigation: Muhammad Ali Al-Najjar. General Egyptian Book Organization.

Ibn Jinni. (1381 AH). Al-Tamaam fi Tafseer Ash'aar Hudayl mimmaa Agfalahu Abu Sa'eed Al-Sukkari (1st ed., in Arabic). Investigated and introduced by: Ahmed Al-Qaisi, Khadija Al-Hadithi and Ahmed Matlab, reviewed by. Mustafa Jawad. Baghdad: Al-Ani Press.

Ibn Jinni, A. (1414 AH). Al-Muhtasib fi Tabyeen (1st ed., in Arabic). Investigation: Ali Al-Najdi Nassif, Abdel Halim Al-Najjar and Abdel Fattah Ismail Shalaby. Cairo: The Supreme Council for Islamic Affairs.

Ibn Jinni, A. (1409 AH). Kitaab Al-Aruud (2nd ed., in Arabic) investigation and presentation: Ahmed Fawzy Al-Heeb. Kuwait: Dar Al-Qalam for Publishing and Distribution.

Ibn Jinni, A. (1405 AH). Al-Luma' fi al-Arabiyyah (2nd ed., in Arabic). Investigated by: Hatim Al-Momen. Beirut, Lebanon: Aalam Al-Kutub.

Ibn Jinni, A. (1430 AH). Al-Tanbeeh 'alaa Sharh Muhkilaat Al-Hamaasah (1st ed., in Arabic) investigation: Prof. Hassan Mahmoud Hindawi. Kuwait: The Ministry of Awqaf and Islamic Affairs in the State of Kuwait.

Ibn Jinni, A. (1413 AH). Sirr Sinaa'ah Al-I'raab (2nd ed., in Arabic). Study and investigation: Hassan Hindawi. Damascus: Dar Al-Qalam.

Ibn Khaalawayh. (n. d.). Mukhtasar Shawaadh Al-Qur'aan min Kitaab Al-Badee' (in Arabic). N. E, Cairo: Al-Mutanabbi Library.

Ibn Khalawayh, A. (1985 AD). I'raab Thalaatheen Suurah min Al-Qur'aan Al-Kareem (1st ed., in Arabic). Beirut, Lebanon: Al-Hilal Library House.

Ibn Khalawayh, A. (1420 AH). Al-Hujjah fi Al-Qiraa'aat Al-Ashr (1st ed., in Arabic). Investigation: Ahmed Farid Al Mazeedi. Beirut: Muhammad Ali Beydoun Publications, Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.

Ibn Darstawayh. (1419 AH). Tasheeh Al-Faseeh wa Sharhihi (in Arabic). Investigation: Muhammad Badawi Al-Mukhton, revised by: Ramsan Abdel-Tawab, Ministry of Endowments. Egypt: The Supreme Council for Islamic Affairs.

Ibn Darstawayh, A. (1921 AD). Al-Kitaab (1st ed., in Arabic). Explained and added notes to it and indexes: Father Louis Sheikho Al-Yaasu'i. Beirut: To be requested from the administration of the Jesuit Fathers Press.

Ibn Duraid, M. Jumhurah Al-Lugha (1st ed., in Arabic). Investigated and introduced by: Ramzi Mounir Baalbaki. Beirut, Lebanon: Daar Al-Ilm lil Malayeen.

Ibn Zanjla, A. (1418 AH). Hujjah Al-Qiraa'aat (5th ed., in Arabic). Investigator of the book and commentator of its footnotes: Saeed Al-Afghani. Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Seedah. (1424 AH). Al-Muhkam wa Al-Muheet Al-A'zam (1st ed., in Arabic). Investigation: Abdel-Fattah El-Sayed Selim and. Faisal Al-Hafyan. Cairo: Institute of Arabic Manuscripts.

Ibn Shuqair, A. (1408 AH). Al-Muhalla (Wujuh Al-Nusub) (1st ed., in Arabic). Investigation: Fayez Fares. Al-Resala Foundation and Dar Al-Amal.

Ibn Adel, O. (n. d.). Al-Lubaab fi 'Ulum Al-Kitab (in Arabic). Investigated by: Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawgod and Sheikh Ali Ahmed Moawad, with the participation of others. N. E., n. p.

Ibn 'Usfour. (n. d.). Sharh Jamal Al-Zajaaji, (Al-Sharh Al-Kabeer) (in Arabic). Investigation: Sahib Abu Jin-

nah. N. E.

Ibn ‘Usfour, A. (1392 AH). Al-Muqrib (1st ed., in Arabic). investigation: Ahmed Abdel-Sattar Al-Jawary and Abdullah Al-Jubouri. n. p.

Ibn Attia, Abd al-Haq ibn Ghalib. (1422 AH). Al-Muharrar Al-Wajeez fi Tafseer Al-Kitaab Al-Azeez (1st ed., in Arabic). Investigation: Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad. Beirut, Lebanon: Muhammad Ali Beydoun Publications, Daar Al-Kutub Al-’Ilmiyyah.

Ibn Faris, Ahmad Ibn Faris, (1404 AH). Mujmal Al-Lugha (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Zuhair Abdul Mohsen Sultan. Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Qutayba. (1393 AH). Tahweel Mushkil Al-Qur’aan (2nd ed., in Arabic) investigation by Mr. Ahmed Saqr. Cairo: Dar Al-Turath Library.

Ibn Qutayba, A. (1398 AH). Tafseer Gareeb Al-Qur’an (1st ed., in Arabic) investigation: Mr. Ahmed Saqr. Beirut, Lebanon: Daar Al-Kutub Al-’Ilmiyyah.

Ibn Malik. (1387 AH). Tasheel Al-Fawaaid wa Takmeel Al-Maqaasid (in Arabic). Investigated by: Muhammad Kamel Barakat. N. E, Cairo: Arab Book House.

Ibn Malik, M. (1410 AH). Sharh Al-Tasheel (1st ed., in Arabic). Investigation by: Abdul Rahman Al-Sayed and. Muhammad Badawi Al-Mukhton. Hajar for printing, distribution, publishing and advertising.

Ibn Malik, M. (1402 AH). Sharh Al-Kaafiyyah Al-Shaafiyyah (1st ed., in Arabic). Investigated and introduced by: Abdel Moneim Haridi. Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University Publications, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage.

Ibn Mujahid. (1972 AD). Al-Sab’a fi Al-Qiraa’aat (3rd ed., in Arabic). Investigation: Shawki Dhaif. Egypt: House of Knowledge.

Ibn Mu’ti, Y. (n. d.). Al-Fusoul Al-Khamsoun (in Arabic). Investigation and study: Mahmoud Muhammad Al-Tanahi. N. E., Issa Al-Babi Al-Halabi and Co. Press.

Ibn Manzoor, M. (1410 AH). Lisaan Al-Arab. (1st ed., in Arabic) Beirut: Dar Sader.

Ibn Ya’eesh. (n. d.). Sharh Al-Mufassal (in Arabic). Corrected and commented on footnotes with the knowledge of the Sheikh of Al-Azhar Al-Muammar. N. E. Printed and published by order of the Masheekah by Muniriya Printing Department.

Abu Al-Baqa Al-Akbari. (1976 AD). Al-Tibayan fi I’raab Al-Qur’an (in Arabic). Investigated by: Ali Muhammad Al-Bajawi. I, Cairo: Issa Al-Babi Al-Halabi and Co. Press.

Abu Hayyan Al-Andalusi. (1418 AH). Irtishaaf Al-Ḍarb min Lisaan Al-Arab (in Arabic). Investigation by: Rajab Othman Muhammad, reviewed by. Ramadan Abdel-Tawab. N. E., Al-Khanji Library.

Abu Hayyan Al-Andalusi. (1431-1432 AH). Al-Tadyeel wa Al-Takmeel fi Sharh Kitaab Al-Tasheel (1st ed., in Arabic) investigated by: Hassan Hindawi. Damascus: Dar Al-Qalam Publications, and Kunooz Ishbilia Publications.

Abu Hayyan, M. (1412 AH). Al-Bahr Al-Mohet fi Tafsir, by a new edition with the care of Sidqi Muhammad Jameel (in Arabic). Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution.

Abu Shama al-Dimashqi, A. (n. d.). Ibraaz Al-Ma’aani min Hirz Al-Amaani fi Al-Qiraa’aat Al-Sab’ lil Al-Shaatibi (in Arabic). Investigation and presentation and correction by: Ibrahim Atwa Awad. N. E., Beirut: Daar Al-Kutub Al-’Ilmiyyah.

Al-Akhfash Al-Awsat, S. (1411 AH). Ma’aani Al-Qur’aan (1st ed., in Arabic) investigated by: Hoda Mahmoud Qara’a. Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Akhfash, Saeed bin Massad. (1390 AH). Al-Qawaafi (in Arabic). Investigated by: Azza Hassan. N. E., Syria: Ministry of Culture, Square and National Guidance, Publications of the Directorate of Revival of Ancient Heritage.

Al-Azhari, Muhammad bin Ahmed. (1384-1396 AH). Tahdeeb Al-Lugha (in Arabic). Investigation and revision: a number of scholars. N. E. The Egyptian House for Writing and Publishing.

Al-Azhari, M. (1414 AH). Ma’aany Al-Qiraa’aat (1st ed., in Arabic). Investigation and study: Eid Mustafa Darwish and. Awad bin Hamad Al-Quzi. Knowledge House.

Al-Ishbeeli, I. (1407 AH). Al-Basit fi Sharh Jumal Al-Zajaaji (1st ed., in Arabic). Investigation and study by: Ayad Al-Thubaiti. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami.

Al-Ishbili, O. (1405 AH). Al-Mulakhas fi Dabt Qawaaneen Al-Arabiyyah (1st ed., in Arabic). Investigation and study: Ali bin Sultan Al-Hakami. n. p.

Al-Ashmouni, A., Abu Al-Hassan, N. (n. d.). Sharh Al-Ashmouni ‘alaa Alfiyyah Ibn Maalik (in Arabic). Printed in the footnote of Haashiyah al-Sabban. N. E., Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Ajam, Z. (1403 AH). Ziyad Al-Ajam’s Poetry (1st ed., in Arabic). Collection, investigation and study: Youssef Hassan Bakkar. Dar Al Masirah.

Al-Albani, M. (1408 AH). Sahih al-Jami al-Sagheer and Its Addition (Al-Fath Al-Kabeer) (3rd ed., in Arabic). Supervision: Printed by Zuhair al-Shawish. Beirut, Da-

mascus: The Islamic Office.

Fakhruddin Al-Razi. (1401 AH). Tafseer Al-Fakhr Al-Razi, known as "Al-Tafseer Al-Kabeer" and "Mafaateeh Al-Gayb" (in Arabic). N. E., Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution.

Al-Anbaari, M. Al-Zaahir fi Ma'aani Kalimaatin Naas (in Arabic). Investigation: Hatem Saalih Al-Daamin. Cared for by: 'Izzudeen Al-Badawi Al-Najaar. N. E., Al-Resalah Foundation.

Al-Anbari, A. (1405 AH). Nuzha Al-Anbaa fi Tabaqaat Al-Udabaa (3rd ed., in Arabic). Investigated by: Ibrahim Al-Samarrai. Jordan, Zarqa: Al-Manar Library.

Al-Anbari, A. (n. d.). Asrar Al-Arabiya (in Arabic). Investigated by: Muhammad Bahja Al-Bitar. N. E, Damascus: Publications of the Arab Scientific Academy.

Al-Anbari, A. Al-Insaaf fi Masaail Al-Khilaaf bayna Al-Nahwiyyeen Al-Basariyyeen wa Al-Kuufiyyeen with the book named: "Al-Intisaaf fi Al-Insaaf" written by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. (4th ed., in Arabic) (1380 AH). Al-Sa'aadah Press.

Al-Anbari, Muhammad bin Al-Qasim. (1407 AH). Al-Addaad (in Arabic). Investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. Sidon, Beirut: Modern Library.

Al-Ansari, I. (1421 AH). Mughni Al-Labib 'an Kutub Al-A'aareeb (1st ed., in Arabic). Investigation and explanation: Abdul Latif Muhammad Al-Khatib. Kuwait: The National Council for Culture.

Al-Ansari, A. (1401 AH). Al-Nawaadir fi Al-Lugha (1st ed., in Arabic). Investigation and study: Muhammad Abdul Qadir Ahmed. Beirut, Lebanon: Dar Al-Shorouk.

Aws bin Hajar. (1400 AH). Diwan Aws bin Hajar (in Arabic). Investigation and explanation: Muhammad Yusuf Najm. Beirut: Beirut House of Printing and Publishing.

Al-Batalyusi, A. (1996 AD). Al-Iqtidaab fi Sharh Adab Al-Kitaab (in Arabic). Investigated by Mostafa El-Sakka and Hamed Abdel-Majeed. N. E, Cairo: Egyptian Book House Press.

Al-Baghdadi, A. (1409 AH). Al-Farq bayna Al-Firaq wa Bayaan Al-Firqah Al-Naajiyah minhum (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Muhammad Othman Al-Khasht. Ibn Sina Library for publication, distribution and export.

Al-Baghdadi, A. (1398 AH). Sharh Abyaat Mughni Al-Labib (1st ed., in Arabic). Investigtaion by: Abdel Aziz Rabah and Ahmed Youssef Daqaaq. Damascus, Beirut: Al-Mamoun Heritage House.

Al-Baghawi, A. (1409 AH). Tafsir al-Baghawi (Ma'aalim Al-Tanzeel) (1st ed., in Arabic). Investigated and extracted by his hadiths: Muhammad bin Abdullah al-Nimr, Othman Juma'a Dhamiriya and Suleiman Muslim al-Harsh. Riyadh: Dar Taiba for Publishing and Distribution.

Al-Baydawi, A. (n. d.). Anwar al-Tanzil wa Asraar Al-Tanzeel, known as Tafsir al-Baydawi (in Arabic). Prepared and presented by Muhammad Abd al-Rahman al-Mara'ashli. N. E., Arab Heritage Revival House, Arab History Foundation.

Tha'lab, A. (n. d.). Majaalis Tha'lab (in Arabic). Explanation and investigation: Abdel Salam Haroun. N. E., Egypt: House of Knowledge.

Al-Tha'labi. (1422 AH). Al-Kashf wa Al-Bayaan (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Ali Ashour. Beirut, Lebanon: Arab Heritage Revival House.

Al-Jurjani, A. (1982 AD). Al-Muqtasad fi Sharh Al-Iddah (in Arabic). Investigated by: Kazem Bahr Al-Murjan. N. E., Iraqi Ministry of Culture and Information, Dar Al-Rasheed Publishing.

Al-Jazouli, I. (1408 AH). Al-Muqaddimah Al-Jazouliyyah fi Al-Nahw (1st ed., in Arabic). Investigation and explanation: Shaaban Abdel-Wahhab Muhammad. Cairo: Umm Al-Qura Press.

Al-Jassas, Ahmed bin Ali. (1412 AH). Ahkaam Al-Qur'aan (in Arabic). Investigated by: Muhammad al-Sadiq Qamhawi. N. E., Beirut, Lebanon: House of Revival of Arab Heritage, Foundation for Arab History.

Al-Jawhari, I. (1404 AH). Al-Sihaah Taaj Al-Lugha wa Sihaah Al-Arabiyyah (3rd ed., in Arabic). Investigation: Ahmed Abdel Ghafour Attar. Beirut: House of Science for Millions.

Al-Homsi, Y. (n. d.). Haashiyah Al-h Al-Shaykh Yassin bin Zain Al-Din Al-Homsi Al-Shafi'i 'alaa Haashiyah Al-Shehab Ahmed bin Al-Jammal Al-Fakihi (in Arabic). Old lithograph in two parts without printing data.

Al-Humaidi, M. (1415 AH). Tafseer Gareeb maa fi Al-Saheehayn Al-Bukhaari wa Muslim (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Zubaydah Muhammad Saeed Abdul-Aziz. Cairo: Al-Sunnah Library Publications.

Al-Khudari, M. (1424 AH). AHaashiyah Al-Khudari 'ala Sharh Ibn 'Aqeel 'alaa Alfiyyah Ibn Maalik (1st ed., in Arabic) Editing, Formation and Correction of Yusuf Sheikh Muhammad al-Baq'i. Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution.

Al-Khatib, A. (1422 AH). Mu'jam Al-Qiraa'aat (1st ed., in Arabic). Damascus: Saad Eddin House for Printing and Publishing.

Al-Khafaji, A. (n. d.). Hashiyat al-Shihab, called Enayat

al-Qadi wa Kifayat al-Radi ‘alaa Tafsir al-Baydawi (in Arabic). N. E., Beirut: Dar Sader.

Al-Khawarizmi, A. (1990 AD). Sharh Al-Mufassal fi Sinaa’ah Al-I’raab called Al-Takhmeer (1st ed., in Arabic). Investigated by: Abdul Rahman Al-Uthaymeen. Islamic West House.

Al-Damaameeni, M. (1415 AH). Ta’leeq Al-Faraaid ‘alaa Tasheel Al-Fawaaid (1st ed., in Arabic). Investigated by: Muhammad bin Abdul Rahman Al-Mufdi,

Raghib Al-Isfahani, A. (1381 AH). Al-Mufradaat fi Gareeb Al-Qur’aan (Last edition, in Arabic). Investigation and correction: Muhammad Sayyid Kailan. Egypt: Mustafa Al-Babi Al-Halabi & Sons Library and Press.

Al-Radhi Al-Istrabadi, M. (1414 AH). Sharh Al-Radi li Kaafiyah Ibn Al-Hajeb (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Hassan bin Muhammad Al-Hafzy. Riyadh: Muhammad bin Saud Islamic University reprint.

Al-Radhi Al-Istrabadi, M. (1417 AH). Sharh Al-Radi li Kaafiyyah Ibn Al-Hajib (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Yahya Bashir Masri. Beirut: Muhammad bin Saud Islamic University reprint.

Al-Anbari, M. (n. d.) Al-Zahir fi Ma’aany Kalimaat An-Naas (in Arabic). Investigation by Hatem Saleh Al-Damen, taken care of by: Ezz Al-Din Al-Badawi Al-Najjar, Al-Resala Foundation.

Al-Zubaidi, M. (1422 AH). Taaj Al-Aruus min Jawaahir Al-Qaamuus (in Arabic). Investigation: A group of investigators. Kuwait: Edition of the Ministry of Guidance and News.

Al-Zajaaj, A. (1391 AH). Maa Yansarif wa Maa laa Yansarif (in Arabic). Investigation by: Huda Mahmoud Qara’a. N. E., Cairo: The Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage.

Al-Zajjaaj, I. (1408 AH). Ma’aany Al-Qur’aan wa I’raabihi (1st ed., in Arabic). Explanation and investigation: Abdul-Jalil Abdu Shalabi. Beirut: The World of Books.

Al-Zajjaaj, A. (1980 AD). Akhbaar Abi Al-Qasim Al-Zajaaji (in Arabic). Investigation: Abdul-Hussein Al-Mubarak. N. E., Republic of Iraq: Dar Al-Rasheed Publishing, Ministry of Culture and Information.

Al-Zajjaaj, A. (1403 AH). Majaalis Al-Ulamaa (2nd ed., in Arabic). Investigation: Abd al-Salam Muhammad Harun. Al-Khanji Library in Cairo and Dar Al-Rifai in Riyadh.

Al-Zajjaaj, A. (1404 AH). Al-Jumal fi Al-Nahw (1st ed., in Arabic). Investigated and introduced by: Ali Tawfiq Al-Hamad. Beirut: Al-Resala Foundation, Irbid: Dar Al-Amal.

Al-Zajjaaj, A. (1405 AH). Al-Laamaat (2nd ed., in Arabic). Investigation: Mazen Al-Mubarak. Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-Zajjaaj, A. (1406 AH). Ishtiqaaq (2nd ed., in Arabic). Investigation: Abdul-Hussein Al-Mubarak. Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Zajjaaj, A. (n. d.). Mukhtasar Al-Zaahir (in Arabic). Investigation: Taamer Amin Hassanein. N. E, Publications of the Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.

Al-Zarkashi, M. (1404 AH). Al-Burhan fi ‘Uloum Al-Qur’aan (3rd ed., in Arabic). Investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. Cairo: Dar Al-Turath Library.

Al-Zajjaaj, A. (1406 AH). Huruuf Al-Ma’aany (2nd ed., in Arabic). Investigated and introduced by: Ali Tawfiq Al-Hamad. Beirut: Al-Resala Foundation, and Irbid: Dar Al-Amal.

Al-Zamakhshari, M. (n. d.). Al-Kashf ‘an Haqaaiq Al-Tanzeel wa ‘Uyoun Al-Aqaweel fi Wujuh Al-Tahweel (in Arabic). Followed by Al-Kafi Al-Shaf fi Takhreej Ahadeeth Al-Kashshaf, by Ahmed bin Hajar Al-Asqalani. N. E. Beirut, Lebanon: Daar Al-Ma’rifah.

Al-Zamakhshari, M. (1420 AH). Al-Mufassal fi Sinaa’ah Al-E’raab (1st ed., in Arabic). Introduced and its footnotes and indexes prepared by: Emil Badi Yaqoub. Beirut, Lebanon: Daar Al-Kutub Al-’Ilmiyyah.

Al-Sijistani, S. (1430 AH). Sunan Abi Dawood (in Arabic). Edited and corrected its text and extracted his hadiths and commented on it: Shuaib Al-Arnaout, Muhammad Kamel Qara Belli and Shadi Muhsin Al-Shayab. N. E., Damascus: Dar Al-Resalah Al-Alameya.

Al-Samarqandi, N. (1413 A.H.) Tafsir Al-Samarkandi called (Bahr Al-Ulum) (1st ed., in Arabic). Investigation and commentary: Sheikh Ali Muhammad Moawad, Sheikh Adel Ahmed Abdel-Mawgod, and Zakaria Abdel-Majid Al-Noti. Beirut, Lebanon: Daar Al-Kutub Al-’Ilmiyyah.

Al-Samin Al-Halabi, A. (1411 AH). Al-Durr Al-Masoon fi Al-Ulum Al-Kitab Al-Munnoun (1st ed., in Arabic). Investigated by: Ahmed Muhammad Al-Kharrat. Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Suhaili, A. (1404 AH). Nataaij Al-Fikr fi Al-Nahw (2nd ed., in Arabic). Investigation: Muhammad Ibrahim Al-Banna. Daar Al-I’tisaam.

Serafi, A. (1429 AH). Sharh Kitaab Seebawayh (2nd ed., in Arabic). Investigation: Ramadan Abdel-Tawwab et al. Cairo: House of National Books and Documents Press.

Al-Suyuti, A. (1418 AH). Hama’ al-Hawa’i fi Sharh Jam’ Al-Jawaami’ (1st ed., in Arabic) investigated by:

Ahmed Shams al-Din. Beirut, Lebanon: Muhammad Ali Beydoun Publications, Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.

Al-Suyuti, A. (n. d.). Mu'taraq Al-Aqraan fi I'jaaz Al-Qur'aan (in Arabic). Investigated by: Ali Muhammad Al-Bajawi. N. E., Dar Al-Fikr.

Al-Suyuti, J. (1424 AH). Al-Durr Al-Manthur fi Al-Tafsir bi Al-Mathur (1st ed., in Arabic). Investigated by: Abdullah bin Abdul-Mohsen Al-Turki, in cooperation with the Hajar Center for Research and Arabic and Islamic Studies, Abdul-Sanad Hassan Yamama. Hagar Center.

Al-Shatibi, I. (1428 AH). Al-Maqaasid Al-Shaafiyyah fi Sharh Al-Khulaasah Al-Kaafiyyah (1st ed., in Arabic). Investigation: A number of researchers at the Islamic Heritage Revival Center, and a number of professors of the College of Arabic Language at Umm Al-Qura University. Mecca: Umm Al-Qura University Publications.

Al-Shalawibyyeen, A. (1401 AH). Al-Tawtiah (2nd ed., in Arabic). Study and investigation: Youssef Ahmed Al-Mutawa. Cairo: Egyptian Book House.

Al-Shahrastani, M. (1387 AH). Al-Milal wa Al-Nihal (in Arabic). Investigation: Professor Abdel Aziz Muhammad Al-Wakeel. N. E., Cairo: Al-Halabi and Partners Establishment for Publishing and Distribution.

Al-Shaibani, A. (1417 AH). Musnad Al- Ahmad bin Hanbal (1st ed., in Arabic) investigation by: Shuaib Al-Arnaout et al. Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-San'aani, A. (1981 AD). Al-Abab Al-Zaakhir wa Al-Lubaab Al-Faakher (letter Al-Faa') (in Arabic). Investigated by: Sheikh Muhammad Hassan Al-Yassin. N. E., Publications of the Iraqi Ministry of Culture and Information, Dar Al-Rasheed Publishing.

Al-San'ani, A. (1410 AH). Tafseer Al-Qur'aan (in Arabic). Investigated by: Mustafa Muslim Muhammad. N. E., Riyadh: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution.

Al-Tabari, M. (1422 AH). Tafsir al-Tabari, Jami' al-Bayan 'an Tahweel Al-Qur'an (1st ed., in Arabic). Investigated by: Abdullah bin Abd al-Muhsin al-Turki, in cooperation with the Center for Arab-Islamic Research and Studies in Dar Hajar. Hajar for printing, publishing, distribution and advertising.

Al-Zahiri Ibn Hazm. (n. d.). Al-Fisal fi Al-Milal wa Al-Ahwaa wa Al-Nihal (in Arabic). Footnoted by Shahrastaani. N. E., International Peace Library.

Al-Ijli, A. (1427 AH). Diwan Abi Al-Najm Al-Ijli, Al-Fadl bin Qudamah (in Arabic). Compiled, explained and investigated by: Muhammad Adib Abdul Wahed Jamran. N. E, Damascus: Publications of the Academy of the Arabic Language.

Askari, A. (1428 AH). Al-Wujuuh wa Al-Nazaair (1st ed., in Arabic). Verified and commented on by: Muhammad Othman. Cairo: Library of Religious Culture.

Al-Akburi, A. (1416 AH). Al-Lubbab fi 'Ilal Al-Binaa wa Al-I'raab (1st ed., in Arabic). Investigation: Ghazi Mukhtar Tulaimat and. Abdul-Ilah Nabhan. Publications of the Juma Al Majid Center for Arab Culture and Heritage, published by Dar Al-Fikr Contemporary in Beirut and Dar Al-Fikr in Damascus.

Al-Akburi, A. (n. d.). Imlaa maa Mannaa bihi Al-Rahmaan min Wujuuh Al-I'raab wa Al-Qiraa'aat fi Jamee' Al-Qur'aan (in Arabic). N. E, Beirut, Lebanon: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.

Al-Farabi, I. Deewaan Al-Adab (1st ed., in Arabic). Investigated by: Ahmed Mukhtar Omar, and revised by: Ibrahim Anis. Cairo: Academy of the Arabic Language.

Al-Farsi, A.1389) AH). Al-Eedooh Al-Adidi (1st ed., in Arabic). Investigation by: Hassan Al-Shazly Farhoud. Egypt: Dar Al-Tutub Press.

Al-Farsi, A. (1408 AH). Al-Shi'r aw Sharh Al-Abyaat Al-Mushkilah (1st ed., in Arabic). Investigation and Explanation: Mahmoud Muhammad Al-Tanahi. Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Farsi. (1419 AH). Al-Takmilah (2nd ed., in Arabic). Investigation and study: Kazem Bahr Al-Murjan. Beirut, Lebanon: The World of Books.

Al-Nahawi, A. (n. d.). The problematic issues known as Baghdadiat (in Arabic)**.** Investigation and study: Salah al-Din Abdullah al-Sinkawi. N. E., Republic of Iraq: Ministry of Endowments and Religious Affairs, Revival of Islamic Heritage, Al-Ani Press.

Al-Farsi, A. (1424 AH). Al-Mas`il Al-Shiraziyat (1st ed., in Arabic). Investigated by: Hassan bin Mahmoud Hindawi. Kunuz Ishbeelia for Publishing and Distribution.

Al-Farsi, A. (1416 AH). Al-Ta'leeqaat 'alaa Kitaab Sibawayh (1st ed., in Arabic). Investigation and commentary: Awad bin Hamad Al-Quzi. Al-Hasani Press.

Al-Farsi, A. (1404 AH). Al-Hujjah lil Qurraa Al-Sab'a Aimmah Al-Amsaar bi Al-Hijaaz wa Al-Iraaq wa Al-Shaam Alladeena Dhakarahum Abu Bakr bin Mujaahid (1st ed., in Arabic). Investigated by: Ba Al-Din Al-Qahwaji and Bashir Hawijani. Beirut: Dar Al-Mamoun Heritage.

Al-Fakihi, A. (1429 AH). Mujib Al-Nadaa fi Sharh Qatar

Al-Nada (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Moamen Omar Muhammad Al-Badarin. Osmania Publishing House.

Al-Farra, Y. (1403 AH). Ma'aany Al-Qur'aan (3rd ed., in Arabic). Investigated by: Muhammad Ali Al-Najjar and Ahmed Youssef Najati. Beirut: 'Aalam Al-Kutub.

Al-Farahidi, A. (1980-1984 AD). Al-Ain (in Arabic). Investigation: Mahdi Al-Makhzoumi and. Ibrahim Al-Samarrai. N. E, Publications of the Ministry of Culture and Information, Republic of Iraq, Dar Al-Rasheed Publishing Press.

Al-Qurtubi, M. (1427 AH). Al-Jaami' li Ahkaam Al-Qur'aan wa Al-Mubayyin limaa Tadammanahu min Al-Sunnah wa Aay Al-Furqaan (1st ed., in Arabic). Investigated by: Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki and others. Beirut: Al-Resala Foundation.

Qazaz Al-Qayrawaani. (1982 AD). Maa Yajuuz li Al-Shaa'ir fi Al-Daruurah (in Arabic). Edited and introduced and made his indexes: Ramadan Abdel-Tawab and. Salah El-Din Al-Hadi. N. E., Dar Al-Urubah in Kuwait, under the supervision of Dar Al-Fusha in Cairo.

Al-Qushayri, A (2000 AD). Lataaif Al-Ishaaraat (3rd ed., in Arabic). Introduced, verified and commented on by: Ibrahim Bassiouni. The General Egyptian Book Organization.

Al-Qaisi, Makki bin Abi Talib. (1424 AH). Mushkil I'raab Al-Qur'an (1st ed., in Arabic). Investigated by: Hatem Saleh Al-Damin. Dar Al-Bashaer for printing, publishing and distribution.

Al-Qaisi, M. (1429 AH). Al-Hidaayah Ilaa Buluug Al-Nihaayah (in Arabic). Investigation: a group of scholars. N. E., University of Sharjah Publications.

Al-Kirmani, M. (n. d.). Garaaib Al-Tafseer wa 'Ajaaib Al-Tahweel (in Arabic). Investigated by: Shamran bin Sarkal Younis Al-Ajli. N. E., Beirut: Dar Al-Qibla for Islamic Culture, Jeddah, Quran Sciences Foundation.

Al-Malqi, A. (1423 AH - 2002 AD). Rasf Al-Mabaani fi Sharh Huruuf Al-Ma'aani (3rd ed., in Arabic). Investigated by: Ahmad Muhammad Al-Kharrat. Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Mawardi, Ali bin Muhammad Al-Basri. (n. d.). Al-Nukat wa Al-'Uyuun, Tafsir al-Mawardi (in Arabic). Reviewed and commented on by: Sayyid bin Abdul Maqsoud bin Abdul Rahim. N. E., Beirut, Lebanon: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Cultural Books Foundation.

Al-Mawardi, A. (1427 AH). Royal rulings (in Arabic). Investigation by Ahmed Gad. I, Cairo: Dar Al-Hadith.

Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid. (1399 AH). Al-Muqtadab (2nd ed., in Arabic). Investigation: Muhammad Abd al-Khaliq Udaymah. Cairo: The Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage.

Al-Mubarrad, M. Al-Kamil (2nd ed., in Arabic). Investigated and commented on and indexed by: Muhammad Ahmad Al-Dali. Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Majashi'i, A. (2007 AD). Al-Nukat fi Al-Qur'aan (in Arabic). Study and investigation: Abdullah Abdul Qadir Al-Taweel. N. E., Dar Al-Ba for Publishing and Distribution.

Al-Muradi, A. (1413 AH). Al-Jinni Al-Daani fi Huruuf Al-Ma'aani (1st ed., in Arabic). Investigated by: Fakhr Al-Din Qabawah and Muhammad Nadim Fadel. Beirut - Lebanon: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.

Al-Marzouki, A. (1411 AH). Sharh Deewaan Al-Hamaasah (1st ed., in Arabic). Published by Ahmed Amin and Abdel Salam Haroun. Beirut: Dar Al-Jeel.

Al-Munjab Al-Hamadhani. (1427 AH). Al-Kitaab Al-Fareed fi I'raab Al-Qur'aan Al-Majeed (1st ed., in Arabic). Investigated its texts and commented on it: Muhammad Nizamuddin Al-Fateh. Al-Madinah Al-Munawwarah: Dar Al-Zaman Library for Publishing and Distribution.

Al-Nahhas, A. (1425 AH). Omdat al-Kitab (1st ed., in Arabic). Investigation: Bassam Abdel Wahab al-Jabi. Publisher Dar Ibn Hazm, Al-Jaffan and Al-Jabi for printing and publishing.

Al-Nahhas, A. (1405 AH). I'raav Al-Qur'aan (2nd ed., in Arabic). Investigation: Zuhair Ghazi Zahid. Beirut: The World of Books, The Arab Renaissance Library.

Al-Nahhas, A. (1408 AH). Ma'aany Al-Qur'aan Al-Kareem (1st ed., in Arabic). Investigated by: Sheikh Muhammad Ali Al-Sabouni. Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Center for Revival of Islamic Heritage.

Al-Nahawi, A. (1401 AH). Ma'aany Al-Huruuf (2nd ed., in Arabic). Investigated and commented on it and introduced it, and Al-Rumani biography presented with the history of his era: Abdel-Fattah Ismail Shalaby. Dar Al-Shorouk for publishing, distribution and printing.

Al-Harawi, A. (1419 AH). Al-Gareebayn fi Al-Qur'aan wa Al-Hadeeth (1st ed., in Arabic). Investigation and study: Ahmed Farid Al Mazeedi, introduction and reviewed by: Fathi Hijazi. Makkah Al-Mukarramah: Nizar Mustafa Al-Baz Library.

Al-Harawi, A. (1413 AH). Al-Azhiyyah fi 'Ilm Al-Hurouf (2nd ed., in Arabic). Investigation by: Abdel-Moin

Al-Malouhi. Damascus: Arabic Language Academy Publications.

Al-Wahidi, A. (1430 AH). Al-Tafseer Al-Baseet (in Arabic). Investigated by a group of researchers, supervised printing and directed by: Abdul Aziz bin Sattam Al Saud and Prof. Turki bin Suho Al-Otaibi. N. E, Riyadh: Muhammad bin Saud Islamic University, Deanship of Scientific Research, University Theses Series.

Sibawayh, A. (1402 AH). Kitaab Seebawayh (3rd ed., in Arabic). Investigation and explanation: Abd al-Salam Harun. Beirut: The World of Books.

Muqatil bin Suleiman. (1423 AH). Tafseer Muqatil bin Suleiman (1st ed., in Arabic). Study and investigation: Abdullah Mahmoud Shehata. Beirut, Lebanon: Foundation for Arab History.

Naadhir Al-Jaish, M. (1428 AH). Tamheed Al-Qawaa'id bi Sharh Tasheel Al-Fawaaid (in Arabic). Study and investigation: a group of researchers. Cairo: Dar es Salaam.

Second: Periodicals:

Al-Rajhi, F. (1999 AD). Issues in Grammar and Readings and Al-Zajaaji's Position on them in his Al-Amali Book (in Arabic). *Journal of the Faculty of Arts, Mansoura University.* 24(1), Jan.

Al-Raoush, I. (2010 AD). Increase in Letters of Meanings in the Glorious Qur'an between the Motives of those Who Allow and the Motives of Those Who Prevent Them (in Arabic). *Tebyan Journal of Qur'anic Studies, Muhammad Ibn Saud Islamic University*, Saudi Scientific Society for the Glorious Qur'an and its Sciences. Issue 7.

Rashad, A. (2014). Grammatical Guidance of the Qur'anic Proof in al-Laamaat Book by Al-Zajaaji (in Arabic). *The Journal of the Kufa Studies Center,* University of Kufa, Kufa Studies Center, March 9 (32).

Al-Muhaimid, A. (2007 AD). Abu al-Qasim al-Zajji and His Impact on Quranic studies (in Arabic). *Journal of Sharia Sciences*, Qassim University, 10 (3) March.